



## المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة



وُضِعَ هذ الدليل بهدف إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية في كلِّ بلد، وعرض نتائجها. لا بد من قراءته بالتزامن مع مقترح الأمين العام بشأن المبادئ التوجيهية الطوعية المشتركة لتقديم التقارير المتعلقة بالاستعراضات الوطنية الطوعية، في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وقد أرفقت تلك المبادئ بالدليل تحت تسمية الملحق 2.

يأتي هذا الدليل استكمالاً لمبادئ الأمين العام التوجيهية كونه يوفّر معلومات أساسية وعملية حول الخطوات التي قد تتخذها البلدان عند إعداد استعراضاتها الوطنية الطوعية. وقد صُمِّمَ خصيصاً لتزويد كلِّ بلد بالقواعد الأساسية المبدئية التي ينطلق منها عند إعداد مراجعاته. لا تدّعي بالطبع شمولية هذه الوثيقة، نظراً لوجود مجموعة واسعة من المراجع الأخرى التي قد تستمدّ منها البلدان معلومات إضافية عن هذا الموضوع، والبعض منها وارد ذكره في هذا النصّ.

خضعت هذه الوثيقة للتحديث كي تعكس المعلومات والتواريخ المستجدة.

من إعداد وتحديث: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تشرين الأول/أكتوبر 2018.  
الترجمة إلى اللغة العربية والطبع: قسم إدارة المؤتمرات في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

إنّ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها الـ17، التي أقرتها كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2015، ترسم خارطة طريق بعيدة الرؤية لسائر الدول والجهات المعنية، كي تعمل جاهدة على إرساء عالم ينعم بالازهار المستدام والإدماج الاجتماعي والمساواة، فيما تسعى بالتزامن مع ذلك إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية والحرص على عدم إهمال أحد. إنها لمهمة شاقة بالطبع، لذلك علينا أن ننتقل معاً بهذه المسيرة إذا كنا نتطلع إلى تحقيق النجاح، مستخلصين العبر من بعضنا البعض. من هنا أهمية متابعة خطة التنمية لعام 2030، ومراجعتها بشكل فعّال، من خلال التعلّم من الأقران، لتجديد المساعي وإحراز تقدّم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الطموحة والمترابطة. في صلب تلك الجهود، يأتي دور الاستعراضات الوطنية الطوعية، التي أصبحت مكوناً رئيسياً من مكونات مراجعة خطة 2030 وأهداف التنمية المستدامة وآلية تنفيذها.



تمّ تقديم مئة وأحد عشر استعراضاً وطنياً طوعياً في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة منذ العام 2016، ومن المقرّر تقديم 51 استعراضاً آخر في العام 2019. ويتناول هذا الدليل، الذي أعدته إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بصفتها الأمانة العامة للمنتدى المذكور، المبادئ التوجيهية للأمين العام بشأن تلك الاستعراضات، كاشفاً عن الخبرات المتبادلة لما يزيد عن ثلاث سنوات في مجال إجراء تلك الاستعراضات وتدعيمها تحت مظلة المنتدى.

يقدم هذا الدليل، الذي أعدّ بفضل تضافر جهود عدة أفرقاء، معلومات مفيدة عن الخطوات التي قد تتخذها البلدان عند إعداد استعراضاتها الوطنية الطوعية. ويشرح بشكل عملي شتى المراحل التي تمرّ بها هذه العملية، بدءاً بالإعلان عن نية تقديم الاستعراض وتنظيمه وإعداده، بما تنطوي عليه من مكونات رئيسية وما يتصل بها من ورش عمل تحضيرية، وصولاً إلى عرض نتائجه في المنتدى السياسي الرفيع المستوى. والاستعراضات، كما يؤكّد المعنيون مراراً، ليست هي الغاية إنما الوسيلة الكفيلة بتبادل الخبرات وتحديد التحديات وتسريع وتيرة التنفيذ. إنطلاقاً من هذه الرؤية، يقدم الدليل أيضاً مقترحات بشأن الخطوات المفترض اتخاذها في مرحلة ما بعد تقديم الاستعراضات. ويتضمّن ملحقين مفيدتين يُستخدمان حكماً معه، وهما قائمة مرجعية بالأعمال التحضيرية للاستعراض، فضلاً عن مقترح الأمين العام المعدّل بشأن المبادئ التوجيهية الطوعية المشتركة لتقديم التقارير المتعلقة بالاستعراضات الوطنية الطوعية، والواجب قراءته واستخدامه بالتزامن مع هذا الدليل.

إنه لمن الصعوبة بمكان إيفاء المساعي الهائلة الجارية بغرض المتابعة والمراجعة على المستوى الوطني كامل حقها، لكنني آمل أن يشكّل هذا الدليل مرجعاً مفيداً للبلدان التي تعتزم إجراء استعراضات وطنية طوعية، لأنّ المُراد هو أن تجد فيه البلدان أداة تساعد في مسيرتها نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والأهداف المرتبطة بها. سيخضع هذا الدليل لاحقاً للتعديل والتحديث مع اتّساع الخبرة والدراية المكتسبة في عملية الاستعراضات، وترسّخ دعائمها.



ليو جينمين

وكيل الأمين العام

4.....	تمهيد.....
8.....	أ. البداية: كيف تنطلق ورشة الاستعراض؟.....
8.....	مقدمة.....
10.....	إرشادات بشأن الاستعراضات.....
11.....	كيف تعلن الدول عن نيتها إجراء استعراض وطني طوعي.....
13.....	ب. تنظيم الاستعراض والتحضير له.....
17.....	ج. مشاركة الجهات المعنية المتعددة.....
20.....	د. الركائز الأساسية لإعداد الاستعراض.....
21.....	توليد الشعور بامتلاك أهداف التنمية المستدامة.....
24.....	إدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن الأطر الوطنية.....
29.....	تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.....
33.....	عدم إهمال أحد.....
36.....	الآليات المؤسسية.....
38.....	المسائل الهيكلية.....
38.....	الأهداف والمقاصد.....
41.....	آليات التنفيذ.....
43.....	الخطوات المقبلة.....
43.....	الملحقات.....
44.....	خاتمة.....
44.....	ه. الرصد والاستعراض.....
47.....	و. ورش العمل التحضيرية وتقديم الاستعراضات الوطنية الطوعية.....
50.....	ز. تقديم الاستعراض الوطني الطوعي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى.....
52.....	ح. بعد تقديم الاستعراض.....

- الملحق 1: قائمة مرجعية بالأعمال التحضيرية للاستعراض الوطني الطوعي .....54
- الملحق 2: المبادئ التوجيهية المشتركة الصادرة عن الأمين العام للأمم المتحدة  
بشأن تقديم التقارير الطوعية الوطنية.....56

## دليل لإعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية

: .

تدرج الاستعراضات الوطنية الطوعية ضمن نطاق أعمال المتابعة والمراجعة التي تخضع لها خطة التنمية المستدامة لعام 2030. لكن تلك الاستعراضات التي يحتضنها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ينبغي أن تجري، وفق ما نصت عليه الفقرة 48 من تلك الخطة، على أساس طوعي تحت إشراف الدولة، على أن تشمل البلدان المتقدمة والنامية على السواء. ينبغي أيضاً أن توفر منبراً لعقد الشراكات، بسُّبل منها مشاركة المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية<sup>1</sup>. وهي تشكل فرصة سانحة لتبادل الخبرات، بما في ذلك النجاحات والتحديات والدروس المستخلصة، تسريعاً لوتيرة تنفيذ خطة العام 2030.

ينبغي عدم فصل الاستعراضات الوطنية الطوعية عن عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ليست غاية بحد ذاتها إنما وسيلة تتيح للبلدان معاينة التقدم المحرز - وأوجه القصور - في تطبيق الأهداف والمقاصد، وتقييمها.

تهدف الاستعراضات الوطنية الطوعية إلى تتبع التقدم المحرز على صعيد تنفيذ خطة العام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها في كافة البلدان، على نحو يراعي طابعها العالمي والمتكامل، والتنمية المستدامة بكل أبعادها. أما المبادئ المرعية في أعمال المتابعة والمراجعة على كافة المستويات، والمدرجة في الفقرة 74، فتدعو إلى عدّة أمور من بينها أن تكون الاستعراضات موضوعية ومبنية على دراية واسعة، وأن تكون جامعة وتشاركية وشفافة ومتاحة للجميع، على أن تولي اهتماماً خاصاً للفئات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً وتحلّفاً عن سواها<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> تحويل عالماً: خطة التنمية المستدامة لعام 2030. قرار الجمعية العامة 70/1. راجع أيضاً الفقرة 8 من قرار الجمعية العامة 67/290، لمعرفة المزيد عن الاستعراضات والتفويض الممنوح للمنتدى السياسي الرفيع المستوى في هذا المجال.

<sup>2</sup> الفقرة 74 من قرار الجمعية العامة رقم 70/1.

يعقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى اجتماعه السنوي الذي يستمرّ لثمانية أيام في تموز/يوليو، برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي<sup>3</sup>، ويلتئم أيضاً كل أربع سنوات، برعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة، على مستوى رؤساء الدول والحكومات. بناءً عليه، سيعقد المنتدى في العام 2019 اجتماعين، أولهما في تموز/يوليو برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي حيث يُصار إلى تقديم الاستعراضات الوطنية الطوعية، والآخر في أيلول/سبتمبر برعاية الجمعية العامة. تقوم البلدان التي تخوض هذه التجربة للمرة الأولى بتقديم استعراضاتها أثناء اجتماع المنتدى على المستوى الوزاري الممتدّ على ثلاثة أيام، فيما تقدّم 10 بلدان أخرى استعراضاتها اللاحقة في 15 تموز/يوليو ضمن اجتماع لهيئة الخبراء. تجدر الإشارة إلى أنّ اجتماع المنتدى لعام 2019 على المستوى الوزاري سيُعقد ما بين 16 و18 تموز/يوليو، في مقر الأمم المتحدة بنيويورك<sup>4</sup>.

يعقد المنتدى اجتماعاته بدعوةٍ من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي يكون سفيراً وممثلاً دائماً لإحدى الدول الأعضاء، ويتمّ انتخابه لولاية واحدة مدتها سنة. فهو الذي يتولّى توجيه الدعوات عندما يعقد المنتدى اجتماعاته برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، موافقاً بذلك على برنامج عمله الذي يشمل تقديم الاستعراضات الوطنية الطوعية. يُذكر أنّ صاحبة السعادة إنغا روندا كينغ، سفيرة دولة سانت فنسنت وجزر غرينادين وممثلتها الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك، ستترأس جلسات الاستعراضات لعام 2019 كونها تشغل حالياً موقع رئاسة المجلس، وذلك بمساعدة نواب الرئاسة الأربعة.

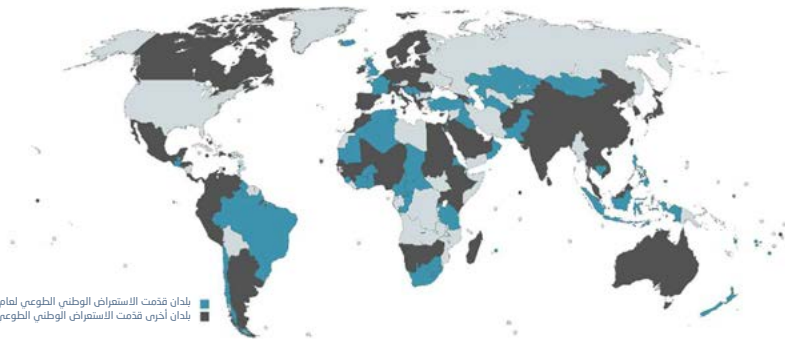
---

<sup>3</sup> قرار الجمعية العامة رقم 70/299.

<sup>4</sup> بموجب رسالة صادرة بتاريخ 12 أيلول/سبتمبر، ذكر الرئيس أنّ قائمة البلدان التي تقدّم استعراضاتها للمرة الأولى في 16-18 تموز/يوليو والبالغ عددها 41 تضمّ: الجزائر، البوسنة والهرسك، بوركينا فاسو، كمبوديا، الكامرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، الكونغو، كوت ديفوار، كرواتيا، إريتريا، إسواتيني، فيجي، غانا، غيانا، آيسلندا، العراق، إسرائيل، كازخستان، الكويت، ليسوتو، ليختنشتاين، موريتانيا، موريشيوس، منغوليا، ناورو، نيوزيلندا، عُمان، باكستان، بالاو، رواندا، سانت لوسيا، صربيا، جنوب أفريقيا، تيمور ليشتي، تونغا، تونس، تركمانستان، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى، وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، وفانواتو. أما البلدان العشرة التي تجري استعراضاتها للمرة الثانية، بعد تغيبها لعام عن آخر استعراض لها، فستقدّمها في 15 تموز/يوليو 2019 في آخر يوم من الأسبوع الأول للمنتدى، وهي أذربيجان، البرازيل، تشيلي، السلفادور، فرنسا، غواتيمالا، إندونيسيا، الفلبين، سيراليون، وتركيا.



وقد سبق لـ 102 دولة أن أجرت مئة وأحد عشر استعراضاً وطنياً طوعياً (22 منها عام 2016، و43 عام 2017، و46 عام 2018) 8 منها أجرت أكثر من استعراض واحد. يُتاح للجميع الاطلاع على تلك الاستعراضات، وما حملته من رسائل رئيسية، عبر الرابط <https://sustainabledevelopment.un.org/hlpf>. أما في العام 2019، فستقدّم إحدى وخمسون دولة استعراضاتها.



بلدان قدّمت الاستعراض الوطني الطوعي لعام 2019  
بلدان أخرى قدّمت الاستعراض الوطني الطوعي

الرسم البياني 1. خريطة تبرز توزّع البلدان المشاركة في الاستعراضات الوطنية الطوعية 2016-2019

### إرشادات بشأن الاستعراضات

لعلّ أبرز الإرشادات المقدّمة بخصوص الاستعراضات الوطنية الطوعية تكمن في المبادئ التوجيهية الصادرة عن الأمين العام للأمم المتحدة بشأن تقديم التقارير المشتركة الطوعية، والواردة في الملحق 2. ترسم تلك المبادئ إطاراً عاماً لبعض القواسم المشتركة بين الاستعراضات، مع اتّسامها ببعض المرونة حتى يتسنى للبلدان تعديلها وفق ما تقتضيه ظروفها الخاصة. وتسعى تلك المبادئ إلى تعزيز مبدأ الاتساق بين الاستعراضات تسهيلاً لعملية المقارنة مع مرور الوقت، لكنها تترك للبلدان حرية اختيار آلية الاستعراض التي تريد تبعا لأوضاعها وظروفها المحلية.

يشهد المنتدى السياسي الرفيع المستوى أيضاً استعراضات مواضيعية حول التقدّم المحرز على مستوى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك المسائل الشاملة لعدة قطاعات<sup>5</sup>. تسهيلاتاً لمراجعة هذا التقدّم بشكل معمّق، يعتمد المنتدى سنوياً إلى مناقشة مجموعة من تلك الأهداف والروابط القائمة بينها، تبعاً لطبيعة تكاملها وتربطها وعدم إمكانية تجزئتها<sup>6</sup>. وفي هذا السياق، سيجري المنتدى المزمع عقده في العام 2019، برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مراجعة معمّقة للأهداف 4 و8 و10 و13 و16، فضلاً عن الهدف 17 الذي يخضع لمراجعة سنوية.

بما أنّ رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو الذي يدعو لانعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى، فمن واجب البلدان بحسب الممارسات المتبعة أن تُعلم الرئيس بنتائج إجراءات استعراض، دونما حاجة إلى ملء نموذج أو استمارة تسجيل. بل يتعيّن على كل بلد، فور اتخاذه قراراً بهذا الشأن، أن يبلغه للرئيس بموجب كتاب يتقدّم به الممثل الدائم للبلد المعني. للاطلاع على نموذج عن هذا الكتاب، يُرجى إلقاء نظرة على النموذج المبين أدناه (الرسم البياني 2).

بدوره، يُطلع الرئيس البلدان على مجمل المسائل المتعلقة بالاستعراضات بموجب كتاب يوجّهه إلى بعثاتها الدائمة في نيويورك. ففي أيلول/سبتمبر 2018، أعلم الرئيس البلدان باكتمال قائمة الاستعراضات لعام 2019، بعد أن بلغ مجموع البلدان التي تقدّم استعراضاتها في المنتدى 51 بلداً<sup>7</sup>، مشجّعاً تلك التي لم تفلح في الانضمام إلى القائمة المذكورة أن تحجز مقعداً لها لعام 2020 أو الأعوام اللاحقة، ومشدّداً على أنّ الأولوية ستعطى آنذاك للبلدان التي تخوض هذه التجربة للمرة الأولى. يمكن الاطلاع على قائمة البلدان المتطوّعة للمشاركة على مدار السنوات على الموقع الإلكتروني الخاص بالمنتدى.

<sup>5</sup> الفقرة 85 من قرار الجمعية العامة رقم 70/1.

<sup>6</sup> الفقرة 4 من قرار الجمعية العامة رقم 70/299.

<sup>7</sup> راجع الحاشية 4.

سعادة السفير/ة [إسم السفير/ة]،  
رئيس/ة المجلس الاقتصادي والاجتماعي  
الأمم المتحدة

سعادة السفير،

بالإشارة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ل [عام]، الذي سيعقد برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليو [عام]،

وبالإشارة إلى قرار الجمعية العامة رقم 1/70، يشرفني أن أتقدم منكم بطلب إدراج [إسم البلد] ضمن قائمة البلدان المشاركة في الاستعراضات الوطنية الطوعية التي ستجري في سياق المنتدى ل [عام].

يعلق [إسم البلد] أهمية كبيرة على تنفيذ خطة العام 2030، ويتطلع إلى تبادل خبراته في هذا المجال، بما تشمل من نجاحات وتحديات ودروس مستخلصة، مع بلدان أخرى.

أترقب ردكم باستلام هذا الكتاب في أقرب وقت ممكن.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

(التوقيع)

الرسم البياني 2. نموذج عن نص كتاب للإعلان عن قرار إجراء استعراض وطني طوعي

يمرّ الاستعراض مبدئياً بعدة مراحل عامة، قد يكون بعضها متزامناً على النحو الآتي: أعمال التحضير والتنظيم الأولية؛ إعداد الاستعراض الوطني الطوعي، بما في ذلك إشراك الجهات المعنية؛ وتقديم الاستعراض في المنتدى السياسي الرفيع المستوى. يتناول الدليل الجوانب الأخيرة لاحقاً.

لقد تبين لمعظم البلدان المشاركة في الاستعراضات الوطنية الطوعية، انطلاقاً من خبرتها في هذا المجال، أنّ الفترة التحضيرية قصيرة للغاية. لذلك، خيرٌ لها أن تطلق ورشة العمل في أقرب وقت ممكن، واضحة خطة عمل تشمل المنجزات الرئيسية والمهل النهائية لمسيرة التحضيرات الوطنية.

لا بدّ من درس الخطوات التالية عند وضع خطة العمل/خارطة الطريق لأغراض الاستعراض:

- **وضع خطة عمل/خارطة طريق مراعية للمهل الزمنية التي يحددها المنتدى.** عند إنجازها، يتمّ تعميمها مع الجداول الزمنية على نطاق واسع على الشركاء الحكوميين والجهات المعنية. ويتناول القسم (و) أدناه بمزيد من التفصيل الخطة الموضوعية لتسليم الرسائل الرئيسية في 17 أيار/مايو 2019 والتقارير المتعلقة بالاستعراضات في 14 حزيران/يونيو 2019.
- **هيكلية التنسيق.** يتعيّن إسناد مسؤولية تنسيق مختلف مراحل الاستعراض إلى إحدى الجهات الحكومية. قد تتمثّل هذه الأخيرة بهيئة/مؤسسة قائمة أصلاً أو باتخاذ تدبير خاص لهذا الغرض، على مثال التعامل مع إدارة/وكالة رئيسية، أو مجموعة متكاملة مشتركة بين الوزارات، أو مكتب أو لجنة تنسيق. تجوز الاستعانة بفريق استشاري صغير للاضطلاع بمهمة صياغة الاستعراض، مع ضرورة التعاون مع الوزارات والوكالات والجهات المختصة لتوفير المعلومات والبيانات اللازمة. وانطلاقاً من مصلحة كلّ بلد في أن يكون ممسكاً بزمام الأمور، من المستحب للغاية أن تشرف الحكومة بذاتها على آلية صياغة الاستعراض من جميع النواحي.
- **الموارد.** ينبغي تقدير التكاليف المترتبة على إجراء الاستعراض وصياغته، فضلاً عن تحديد مصادر التمويل الممكنة، عند الاقتضاء، دون إغفال التكاليف الإضافية التي قد تنشأ عن تنظيم مشاورات الجهات المعنية واجتماعاتها، ورحلات المسؤولين، وتجهيز الاستعراض (تحريراً وتصميماً طباعياً وترجمةً)، وإعداد المواد السمعية والبصرية، بما في ذلك مقاطع

الفيديو، تمهيداً لمرحلة العرض في المنتدى السياسي الرفيع المستوى. لذا، لا بدّ من تخصيص الموارد البشرية والتقنية اللازمة لإعداد الاستعراضات.

• **نطاق الاستعراض الوطني الطوعي.** تحتّ المبادئ التوجيهية للأمين العام البلدان على إظهار التقدّم المُحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الـ 17 ضمن تقاريرها. أما في الحالات التي تلحظ فيها البلدان وجود أهداف ذات أولوية، فلا شيء يمنعها من التركيز على تلك الأهداف بشكل معقّق. يتعيّن أيضاً إبراز موقع البلد من دورة التخطيط الوطنية، ومدى إقدامه على تحديث أو مطابقة استراتيجيته أو خطته الوطنية مع تلك الأهداف، وكذلك التطرّق بوضوح إلى النجاحات والتحديات والدروس المستخلّصة للإسراع في تنفيذ خطة العام 2030.

• **وضع المسودة وتجميع المعلومات.** ينبغي وضع موجز أولي والبتّ في حجم الاستعراض، طولاً وتصميماً. وقد اتّضح من التجارب السابقة أنه من المفيد جداً تحديد عدد الصفحات في المراحل الأولى. أما في ما يتعلق بجمع الملاحظات والمدخلات، فمن الأجدى إعداد قائمة بالأجهزة والوكالات التي ستمدّ عملية الاستعراض بالمعلومات والبيانات. صحيح أنّ المكاتب الإحصائية الوطنية والوزارات المختصة تشغل موقعاً هاماً في هذا المجال، لكنها لا تحجب الدور الذي قد تساهم به جهات أخرى، كالأوساط الأكاديمية ومراكز البحث والفكر.

• **وضع خطة لإشراك الجهات المعنية.** ينبغي تحديد أبرز الجهات المعنية، وسُبل إشراكها، والنظر في إمكانية استخدام الوسائل الإلكترونية وسواها من الخيارات للاستفادة من مساهمات تلك الجهات. لهذه الغاية، ينبغي أن تؤخذ في الحسبان سائر القطاعات والمستويات الحكومية، وهيئات المجتمع المدني، ومؤسسات القطاع الخاص، والنقابات، وأعضاء البرلمان، والمؤسسات الوطنية الحقوقية (راجع الشكل 4). لا شكّ أن إسناد مهمّة الاتصال بتلك الجهات إلى منسّق معيّن يسهّل عملية التواصل والمتابعة.

• **البيانات.** تشكّل إمكانية الحصول على بيانات عالية الجودة، ومحدّثة ومصنّفة، ركيزة أساسية لكل استعراض، ما يؤكّد على ضرورة أن تشمل عملية التخطيط التواصل مع المكاتب الإحصائية الوطنية وسواها من مزوّدي البيانات. هذا فضلاً عن أنّ إدراج ملحق إحصائي في الاستعراض يسمح بتوفير إحصاءات موسّعة عن التقدّم المحرّز<sup>8</sup>.

<sup>8</sup> أفزّت الجمعية العامة إطار المؤشرات العالمية في 6 تموز/يوليو 2017. راجع: <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/indicators-list/>

• **الاستناد إلى التقارير المتداولة.** يتعيّن الاستعانة بالبرامج والآليات الوطنية التي قد تسهم في صياغة الاستعراض وعملية تحليله. مثلاً على ذلك، نذكر:

○ الأطر الوطنية كخطط التنمية الوطنية والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة؛

○ التقارير المقدّمة للهيئات الدولية، بما فيها آليات حقوق الإنسان، كالاستعراضات الدورية الشاملة والمعاهدات الدولية، والتقارير الأخرى كالمساهمات المحددة وطنياً في ما يتعلّق باتفاق باريس؛

○ التقارير المعدّة على المستوى الوطني حول أهداف التنمية المستدامة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عند توافرها أو انطباقها على واقع الحال.

• **تخصيص الوقت.** يتعيّن تحديد آلية ومدة زمنية لتحرير الاستعراض من الناحية التقنية، وكذلك لإخضاعه مع ما يتّصل به من رسائل أساسية لمراجعة رفيعة المستوى. تسمح هذه المراجعة بطبيعة الحال تضمينه الملاحظات الواردة من داخل الحكومة والجهات المعنية الأخرى.

تقديم  
التقارير النهائية  
14 يونيو 2019

تقديم  
الرسائل الرئيسية  
17 مايو 2019

إبداء الاهتمام  
الرسمي



الرسم البياني 3. العناصر اللازمة لتنظيم الاستعراض وإعداده

- ✓ تتضمن المبادئ التوجيهية لدعم التقارير القطرية حول أهداف التنمية المستدامة (2017)، التي أعدتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، أدوات ومقترحات لإعداد الاستعراضات على المستوى الوطني، يمكن الاستفادة منها في إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية<sup>9</sup>. بالإضافة إلى تلك المبادئ، تتوفر عبر الإنترنت مجموعة موارد أخرى لمساعدة البلدان ودعم جهودها في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة<sup>10</sup>.
- ✓ تُشجّع البلدان على اغتنام الفرص المتاحة للاستفادة من تجارب البلدان الأخرى. والأمثلة القطرية الواردة أدناه هي مستمدة من استعراضات العام 2018. لكنّ الخيارات مفتوحة أمام البلدان لاستخدام أيّ استعراضات كمادة مرجعية تستند إليها عند القيام بتحضيراتها الخاصة.

<sup>9</sup> متوفرة: <https://undg.org/document/guidelines-to-support-country-reporting-on-the-sustainable-developmentgoals/>

<sup>10</sup> راجع مثلاً: <http://www.2030agenda.undp.org/content/2030agenda/en/home/resources/tools-and-guidelines-for-development-practitioners.html>

✓ توضع أيضاً في متناول البلدان موارد مخصصة لدعم بناء القدرات، إذ تنظم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ورش عمل لسائر الدول المشاركة في الاستعراض. وتهدف تلك الورش إلى تسهيل التعلم من الأقران آليات التحضير للاستعراض الموسعة أدناه. بدورها، تقدّم منظومة الأمم المتحدة المزيد من الدعم لبناء القدرات، بما فيه الدعم الذي تقدّمه بناءً على طلبٍ من الإدارة المذكورة.

تنصّ إحدى المبادئ الأساسية التي تقوم عليها خطة العام 2030 على أن تكون كافة آليات التنفيذ والمتابعة تشاركية وجامعة، فتضمّ على سبيل المثال لا الحصر الحكومة على اختلاف مستوياتها وقطاعاتها والمجتمع المدني والقطاع الخاص وأعضاء البرلمان والمؤسسات الوطنية المهتمة بحقوق الإنسان، خاصة وأنّ المشاركة والمشاورات تنمي لدى شريحة واسعة من المجتمع شعوراً بامتلاك هذه الخطة. وقد أدرجت الخطة في صلب اهتماماتها تنشيط الشراكات من أجل تحقيق التنمية المستدامة، اعترافاً منها بدور الجهات المعنية كشركاء قيّمين في تنفيذ الأهداف وزيادة الوعي العام. وقد سجّل في عدة بلدان من حول العالم انخراط الجهات المعنية بشكل فاعل في مجمل مراحل الخطة، تصميمياً وتنفيذاً ورصداً ومراجعة.

لا شك أنّ مشاركة الجهات المعنية تسهم في تفعيل القرارات، إذ تمنح الفئات المتأثرة بتلك القرارات فرصة التعبير عن احتياجاتها واهتماماتها، وتشجّع الحكومات على تعديل السياسات العامة وفق المقتضيات، وتطبيقها ومراجعتها. ناهيك عن أنّ المشاركة والمشاورات تنمي أيضاً لدى البلدان شعوراً بامتلاك خطة 2030، وتساهم تالياً في انتهاج مقاربة شاملة لجميع أبناء المجتمع عند تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. من هنا تدعو الخطة الجهات المعنية إلى المشاركة بشكل فاعل في مجمل مراحلها، تصميمياً وتنفيذاً ورصداً ومراجعة.

تُعتمد خطة لإشراك الجهات المعنية لعدّة أسباب، نذكر منها تحديد الغاية الاستراتيجية من إجراء المشاورات؛ ووضع آلية لتحديد الجهات المطلوب التشاور معها؛ بالإضافة إلى الوسائل والتقنيات والسبل المؤاتية للتشاور معها (ورش عمل مباشرة، منصات إلكترونية، مجموعات التركيز، تعليقات مدوّنة)؛ وكيفية توثيق مسار المشاورات. لا ضير أيضاً في مختلف المراحل من النظر في كيفية مساعدة تلك الجهات في إعداد تقاريرها وترجمة مساهماتها في تقرير الاستعراض الوطني الطوعي النهائي، وبالتالي تظهير مشاركتها المستمرة في تطبيق خطة العام 2030.



قد تشمل المساعي الجارية في هذا المجال التواصل مع الهيئات التشريعية والجمهور العريض والمجتمع المدني والقطاع الخاص، لإيضاح المداخل المؤاتية للمشاركة في تحضير الخطة وتطبيقها. من المفيد أيضاً القيام بجهود إضافية من أجل تحديد الأصوات التي تمثل الفئات المهمشة وتمكينها من المشاركة فعلياً في العملية. أما الجهود الرامية إلى نشر التوعية فتشمل مجموعة أنشطة، نذكر منها على سبيل المثال ترجمة أهداف التنمية المستدامة إلى اللغات المحلية من باب تبسيطها، وإدراجها ضمن برامج التعليم في المدارس والجامعات.

تشمل بعض الأسئلة التي يجدر التوقف عندها:

- ما هي الآليات والمنصات الموضوعية في تناول الجهات المعنية ضمن المجتمع المدني والقطاع الخاص كي تساهم في الاستعراضات وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟
- من الجهات المتاحة لها المشاركة؟ هل يمكن التشاور مع هيئة جامعة أو ثمة حاجة إلى استحداث آليات تشاورية هادفة في الحالات التي تفتقر إلى هيئات مماثلة أو منتديات متعددة الأطراف؟
- ما المزيج المنشود بين خيارات المشاركة الشخصية والإلكترونية؟
- كيف تأخذ الحكومات بعين الاعتبار آراء سائر الجهات المعنية عند وضع خطتها التنفيذية لخطة العام 2030؟
- ما الشراكات المعقودة، بما فيها تلك المعقودة مع القطاع الخاص، لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟ من الأجدى البحث عن أمثلة يصلح عرضها كتمارين جيدة.

اتّسمت عملية الاستعراض الوطني الطوعي في **سريلانكا** بطابع تعاوني وجامع قضى بإشراك عدة جهات معنية من بينها الحكومة والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية وشركاء التنمية والمنظمات الأهلية بما فيها المنظمات المستعينة بمتطوعين. في خطوة أولية، تمّ وضع خطة لإشراك الجهات المعنية ترمي إلى تحقيق هدفين اثنين: (1) التشاور مع كافة الجهات المنخرطة في عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في البلد، للاطلاع على رأيها بشأن آلية التحضير للاستعراض فضلاً عن زيادة الوعي بين صفوفها؛ (2) إنشاء منصة لضمان مواصلة مشاركتها في مرحلة ما بعد استعراض 2018. وقد وُضعت تلك الخطة بما يتماشى مع طيف المشاركة العامة الذي استحدثته الجمعية الدولية لتعزيز المشاركة العامة (IAP2). فنُظمت عدة ورش عمل بمشاركة مروحة واسعة من الأقطاب تحقيقاً للهدف الأول. بالإضافة إلى ذلك، استُحدثت منصة إلكترونية لإشراك سائر الأطراف في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، في عملية ستتواصل إلى ما بعد استعراض عام 2018.

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من سريلانكا، 2018

أشارت **بولندا** إلى أنّ مبادرة الشراكة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة انطلقت في حزيران/يونيو 2017، بهدف إدماج ممثلين عن مختلف الدوائر في التعاون القائم لتحقيق تلك الأهداف بشكل فعّال. إلى جانب توقيع مختلف الأطراف على إعلان نوايا مشترك ومتفق عليه في ظلّ هذه الشراكة، يعرب كلّ طرف من الموقعين عن التزام فردي يتعهدّ فيه باتخاذ إجراءات معيّنة تهدف إلى تحقيق الأهداف التي يختارها طبقاً لأنشطته. تجدر الإشارة إلى أنّ الانضمام إلى هذه الشراكة والالتزام بنودها يتّمان في معرض مؤتمرات دورية. وقد التحق بها لغاية تاريخه أكثر من 70 منظمة تمثّل مروحة واسعة من أصحاب المصلحة الذين أعلنوا التزامهم بجملة بنود فاق مجموعها الـ 130.

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من بولندا، 2018

✓ قامت عدة جهات معنيّة من مختلف البلدان والقطاعات بتنسيق الجهود من أجل إعداد «تقارير تسليط الضوء»، لإبداء وجهة نظرها من عملية تنفيذ خطة العام 2030. فنشأت في عدة بلدان<sup>11</sup> ائتلافات وطنية لمنظمات المجتمع المدني المهتمة بأهداف التنمية المستدامة، أخذت على عاتقها صياغة تلك التقارير.

✓ منذ العام 2016، قامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالشراكة مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (UNITAR)، بتيسير دورات تدريبية عبر الإنترنت للمسؤولين الحكوميين المكلفين بمهمة تعميم أهداف التنمية المستدامة ومراجعتها. يمكن الاطلاع على مزيدٍ من المعلومات عبر: <https://www.unitar.org/stakeholders-engagement-implementation-sdgs-giving-countries-best-chances-succeed>

تُعرض العناوين التالية بوجه عام وفقاً لأقسام المبادئ التوجيهية الصادرة عن الأمين العام، المشار إليها أعلاه<sup>12</sup>، علماً أنّ بعض الخطوات الموصوفة أدناه قد تُنجز بصورة متزامنة أو متواصلة. توضح تلك المبادئ أنّ كل بلد يحدّد بنفسه نطاق استعراضه، والصيغة التي يودّ اعتمادها لاستعراض النتائج التي توصل إليها. لكنه يستخدم العناصر المستعرضة في المبادئ التوجيهية طوعاً لا مُلزماً كي تساعد على رسم إطار معيّن للتحضيرات الجارية من أجل الاستعراض.

من المتوقع أن يُبرز الاستعراض الخطوات التي اتخذها كل بلد لتنفيذ خطة العام 2030، بما فيها الأهداف والمقاصد، مجرياً تقييماً للنتائج التي حقّقها على أرض الواقع. ولأنّ المطلوب هو المزيد من الوضوح في تنفيذ الخطة مع مرور الوقت، يتعيّن على البلد أن يشرح بدقة الخطوات الملموسة والواقعية التي اتخذها للإيفاء بالتزامات الخطة.

<sup>11</sup> تتوافر بعض أمثلة الائتلافات الوطنية لمنظمات أهلية مهتمة بأهداف التنمية المستدامة عبر هذا الرابط: <http://www.together2030.org/wp-content/uploads/2018/03/FINAL-Mapping-of-National-CSO-coalitions-on-SDGs-March-2018.pdf>

<sup>12</sup> توضح الأمثلة الواردة في هذا القسم الخطوات المتخذة من قبل البلدان التي سبق أن قدّمت استعراضاتها الوطنية الطوعية. تحتوي الاستعراضات بدورها على أمثلة إضافية عن الممارسات السليمة في هذا المجال. أما المبادئ التوجيهية فهي مرفقة بهذا النص تحت تسمية الملحق 2.

في الأقسام الأولى من الاستعراض (البيان الافتتاحي، والنقاط البارزة، والمقدمة، ومنهجية التحضير للاستعراض)، تكون البلدان مدعّوة إلى تقديم صورة عامة عن ظروفها الخاصة وأهدافها الوطنية العامة. قد ترتئي أحياناً عرض مثلين أو ثلاثة أمثلة عن الممارسات السليمة والدروس المستخلصة والتحديات التي تودّ أن تسمع رأي البلدان الأخرى فيها، بالإضافة إلى لمحة موجزة عن استعراضها الوطني الطوعي، بما في ذلك عملية الإعداد وإشراك الجهات المعنية المتعددة، والمجالات التي تحتاج فيها إلى الدعم لجهة التمويل وبناء القدرات والتكنولوجيا والشراكات. يمكن أن تتحدث البلدان أيضاً عن طريقة تفاعل حكوماتها مع طبيعة الأهداف المتكاملة والمترابطة والمبدأ القائل بعدم إهمال أحد في مسيرة التنمية. يمكن أن تتضمن المقدمة أيضاً إشارات إلى اتفاقات دولية أخرى، كخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس وإطار سنديا للحدّ من مخاطر الكوارث. يُضاف إلى ما تقدّم المعلومات التي توفّرها البلدان حول عملية إعداد الاستعراض الوطني، كتلك المتعلقة مثلاً بطريقة إسهام مختلف المستويات والقطاعات الحكومية وسواها من الجهات المعنية المتعددة في الاستعراض.

إنّ توليد الشعور الوطني بامتلاك أهداف التنمية المستدامة يرتبط ارتباطاً مباشراً بفقرة "مشاركة الجهات المعنية المتعددة" المُشار إليها أعلاه. فتعزيز الوعي ونشر المعلومات عن تلك الأهداف بين مختلف الأجهزة والمستويات الحكومية والجهات المعنية لطالما شكّلا ركيزة أساسية لإرساء بيئة مؤاتية وآليات عمل تشاركية وشاملة، التي هي شرط أساسي في خطة العام 2030. فما يساعد في توليد هذا الشعور هو إطلاع كافة أبناء المجتمع على مضامين خطة 2030 وإشراكهم بكامل أنشطة تنفيذها ورصدها وإعداد التقارير بشأنها. من هنا أهمية إخضاع الأهداف والمقاصد لمراجعة وطنية متواصلة، وضمان انخراط جميع الجهات المعنية بكل مراحلها، بما فيها مرحلتَي الرصد والاستعراض، لتعزيز الشعور بامتلاك تلك الأهداف على الدوام.

تشمل بعض الأسئلة التي يجدر التوقف عندها:

- كيف يتمّ إشراك الحكومات بشئى مستوياتها وقطاعاتها (المحلية ودون الوطنية) في تنفيذ خطة العام 2030؟
- كيف يشارك البرلمان في إعداد الاستعراض الوطني الطوعي وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟

- ما هي التدابير المتخذة من أجل إجراء مراجعة شاملة وتشاركية متواصلة لأهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني؟ هل تبحث بعض الهيئات كالمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في تلك الأهداف، أو تدرجها ضمن نُظُم رصد الأداء وتقييمه؟
- ما هي أنشطة التوعية الهادفة المنفّذة لضمان الوصول إلى الفئات المهمّشة والضعيفة وعدم إهمال أحد؟

عملت **توغو** بشكل حثيث على تمكين الشراكة مع مواطنيها في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ 17، فنجحت منذ العام 2011 بحشد ما يزيد عن 27 ألف متطوع محلياً ودولياً لتنفيذ مشاريعها التنموية. ومراعاةً لمبدأ الإدماج، أطلقت توغو في العام 2016 برنامجاً مبتكراً للعمل التطوعي سمح لها أن تطال شريحة واسعة من الأشخاص الذين كانوا مستبعدين سابقاً من معظم برامج الشباب. ففتح هذا البرنامج، المعروف بإسم العمل التطوعي من أجل الالتزام المدني، الباب أمام مشاركة الشباب المتسربين من المدرسة أو الملتحقين بها جزئياً. في المحصلة، ومن أصل 8,127 شاباً مشاركاً في هذه المبادرة التي شغلت فيها الشباب نسبة عالية، بلغ عدد المستفيدين منها 5,446 (أي ما يعادل 67 في المائة).

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدم من توغو، 2018

أفادت **مالطا** في تقريرها أنها قدّمت منحاً صغيرة لتنظيم حملات من أجل نشر التوعية حول خطة العام 2030 بوجه خاص، أفضت إلى إطلاق برنامج حلقات عمل للشباب تكّلت بعقد اجتماع دولي ناجح للشباب البالغين، تلاه مؤتمر وطني؛ بالإضافة إلى حملة لنشر التوعية العامة حول خطة العام 2030 على شكل سلسلة مقاطع فيديو تُبث عبر المحطات التلفزيونية وفيسبوك لشرح أهداف التنمية المستدامة بطريقة مبسّطة يسهل فهمها؛ وأسفرت في الختام عن عقد مؤتمر جرى فيه الإعلان عن النتائج التي خلص إليها المشروع.

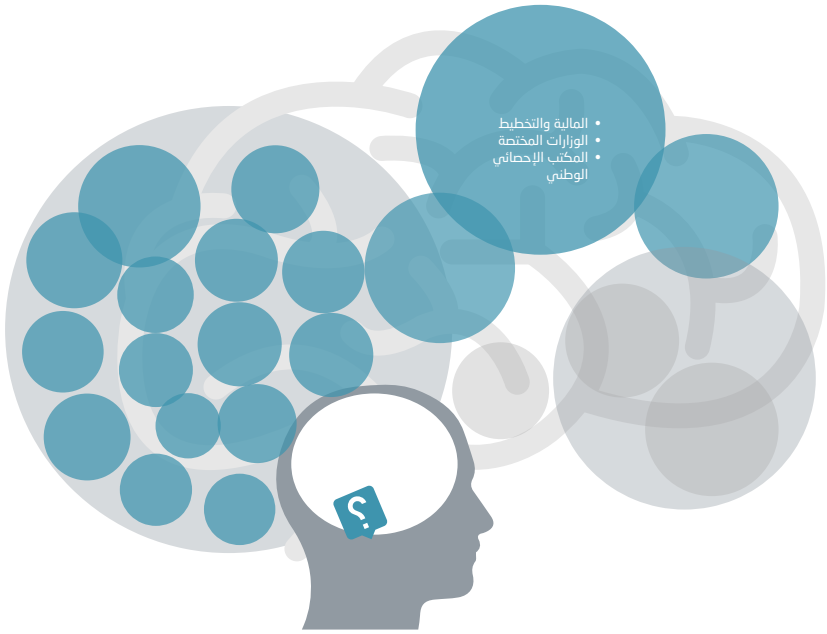
المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من مالطا، 2018

في **إسبانيا**، اضطلع الاتحاد الإسباني للبلديات والمقاطعات بدور استراتيجي في بلورة مفهوم التطبيع المحلي، فضلاً عن تحديد رؤية السلطات المحلية ومصالحها. وبالتالي، تعهّدت حكومة منطقة الأندلس ذات الحكم الذاتي في تحقيق تقدّم باتجاه أهداف خطة العام 2030 من خلال طرح خطتين استراتيجيتين محدّتين: استراتيجية الأندلس لعام 2030 من أجل التنمية المستدامة واستراتيجية الأندلس لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من إسبانيا، 2018

أكّدت **إيرلندا** في إطار تعاونها الدولي على أنها تدعم الجهود الآيلة إلى تعزيز الرقابة البرلمانية والمساءلة وحشد الموارد المحلية في البلدان النامية. وتواصل العمل بالشراكة مع المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات [INTOSAI] على دعم المؤسسات المستقلة المعنية بمراجعة الحسابات في البلدان النامية، ما يسهّل تتبّع النفقات ويحسن آلية الإبلاغ عنها للبرلمان.

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من إيرلندا، 2018



الرسم البياني 4. خريطة وصفية لأبرز الأطراف الفاعلة والجهات المعنية الوطنية (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)

يتوقف التنفيذ الفعّال لأهداف التنمية المستدامة على إدراجها ضمن جميع الأطر الوطنية ذات الصلة. من هنا ضرورة أن يحلّل الاستعراض الوطني الطوعي مدى توافق هذه الأطر مع أهداف التنمية المستدامة، ويتحرّى عن وجود أيّ ثغرات هامة فيها. ويتعيّن على البلدان أن تعيّن بدقة التحديات والصعوبات الرئيسية التي تواجهها في تنفيذ تلك الأهداف، فضلاً عن أنها مدعّوة لتحليل أسبابها. كثيرة هي القوانين والنُظُم والسياسات المطلوب دراستها لتقييم مدى توافق البلد مع الأهداف المذكورة بما في ذلك:

- وثائق الرؤية الوطنية؛
- خطة التنمية الوطنية أو استراتيجية التنمية المستدامة؛
- السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج القطاعية؛
- التشريعات؛

- خطط التنمية العائدة للحكومات المحلية ودون الوطنية؛ فضلاً عن القوانين والسياسات والاستراتيجيات والبرامج.

تُعتبر الأدوات التي تتخذ شكل شبكات خير وسيلةٍ لمعاينة مدى التطابق بين الأطر الوطنية المعتمدة وأهداف التنمية المستدامة. ويطلعك أدناه عرض مبسّط لشبكة مستمّدة من أداة التقييم المتكامل السريع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

هدف التنمية المستدامة-2: هدف الأمن الغذائي								هدف التنمية المستدامة-1: الفقر								مجال السياسة/ القطاع
2.c	2.b	2.a	2.5	2.4	2.3	2.2	2.1	1.b	1.a	1.5	1.4	1.3	1.2	1.1		
						X								X	الاستراتيجية المتعلقة بالصحة	
				X	X					X				X	السياسة المتعلقة بتنمية قطاع المياه	
		X	X	X							X				الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي	
				X	X						X			X	قانون إدارة وسياسة الأراضي	
					X	X		X			X			X	السياسات الوطنية لصغار المالكين	
								X			X				برنامج إصلاح النظام القضائي	
										X					سياسة منع العنف ضد المرأة	
						X							X		برنامج رعاية ونماء الطفولة المبكرة	
0	0	1	1	3	3	3	0	2	0	2	4	0	1	4		

خطة واحدة تشمل عدّة مقاصد

مقصد واحد تتناوله عدّة سياسات

الرسم البياني 5. رسم خريطة السياسات المعتمدة بشأن أهداف التنمية المستدامة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مأخوذ بتصرّف عن التقييم المتكامل السريع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)



حيثما تُسجّل ثغرات ونقاط تقارب، قد يقترح الاستعراض الوطني الطوعي اتخاذ خطوات معيّنة لإدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن الأطر الوطنية بشكل أفضل. وقد يقدّم لمحة عامة عن التعديلات الطارئة على السياسات والاستراتيجيات المطبّقة، أو يرتئي اعتماد سياسات وأدوات جديدة لتحقيق تلك الأهداف.

تشمل بعض الأسئلة التي يجدر التوقف عندها:

- هل أجرى البلد تحليلاً للثغرات الموجودة في أطره الوطنية لجهة أهداف التنمية المستدامة؟
- إلى أيّ مدى يتمكّن البلد من إحراز تقدّم في تنفيذ تلك الأهداف من خلال الخطط والاستراتيجيات المعتمدة؟ هل يتعيّن إخضاع هذه الأخيرة للتحديث أو التعديل لتنفيذ الأهداف؟
- كيف تمّت موازنة أهداف التنمية المستدامة مع أطر السياسات الوطنية؟
- إلى أيّ مدى تمّ إدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن سياسات الوزارات المختصة وبرامجها؟
- ما هي الخطوات المتخذة لإدراج تلك الأهداف ضمن التشريعات والسياسات والخطط والبرامج؟
- ما هي الحلول والممارسات الجيدة المطروحة لضمان اتّساق السياسات؟
- ما هي النتائج الرئيسية التي تؤوّل إليها السياسات المعدّلة أو السياسات والخطط الجديدة الموضوعة قيد التطبيق؟
- ما هي التحديات والصعوبات الرئيسية التي يواجهها البلد عند تنفيذ تلك الأهداف؟
- ما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومات المحلية ودون الوطنية لتنفيذ تلك الأهداف؟

في ما يلي سلسلة الخطوات المتّبعة في رسم خريطة التنمية في **لاتفيا**:

1. ربط كلّ مقصد من المقاصد الـ 169 بمؤشرات الأداء المحددة في استراتيجية لاتفيا لعام 2030 وخطة التنمية الوطنية لعام 2020، والواردة في الوثائق والخطط الأخرى المتعلقة بالسياسات.
2. تقييم مدى انطباق المقصد المعنيّ على واقع الحال في لاتفيا.
3. تصنيف المقاصد ذات الصلة وفقاً لمدى بروزها في السياسات المحلية أو جهود التعاون في ميدان التنمية أو الأبعاد الخارجية الأخرى (التجارة العالمية، والتدفقات المالية، وغيرها) أو في مجموعة منها.
4. تحديد الوزارة المختصة أو المؤسسة الحكومية الأخرى المسؤولة عن المقصد، بالإضافة إلى تحديد الوزارات/المؤسسات التي تتشارك معها المسؤولية.
5. وضع خريطة للمقارنة بين بالمؤشرات الدولية لكلّ مقصد من المقاصد الـ 169، بما فيها المؤشرات الرسمية للأمم المتحدة، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، وشبكة حلول التنمية المستدامة، والمشروع التجريبي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
6. قيام الوزارات/المؤسسات بتوفير معلومات عن مدى إمكانية تطابق تلك المقاصد مع واقع الحال في لاتفيا مستقبلاً.
7. إعداد الخلاصات وتنظيم مؤتمر تدور فيه نقاشات حول الإطار المخصّص لأهداف التنمية المستدامة ضمن سياسات لاتفيا.

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من لاتفيا، 2018

في **جامايكا**، تشكّل آلية الإدارة المحلية لخطط التنمية المستدامة أحد المقومات الرئيسية لنجاح رؤية جامايكا لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، وحسن تنفيذها، لأنّ الخطط المحلية للتنمية المستدامة توفّر آلية هامة لتطبيق تلك الأهداف محلياً. فقد سبق لخمسة بلديات من أصل أربعة عشرة أن أعدت خططها المحلية لهذه الغاية فيما تنطلق التحضيرات في البلديات المتبقية لإعداد خططها بحلول العام 2019. تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من عدم اعتماد خطط مماثلة في سائر الأبرشيات، فمن الواضح أنّ الخطط الإنمائية المحلية

ليست معدومة على مستويي الأبرشيات والمجتمعات المحلية. لكنّ التحديات تكمن في تنسيق آليات العمل ومأسستها، والتوفيق بين الخطط القائمة على المستويين الوطني والمحلي. تعكس آليات العمل على المستوى المحلي الشراكات القديمة والمستجدة التي توفر الأرضية المؤاتية لتعزيز عملية التنفيذ والسير قدماً باتجاه تحقيق تلك الأهداف. من هذا المنطلق، يسعى منتدى الكومنولث للحكم المحلي (CLGF)، بالشراكة مع المفوضية الأوروبية، إلى دعم تنفيذ الخطط المحلية للتنمية المستدامة وإعطائها بعداً محلياً في ظلّ مشروع "تعزيز دور الحكومات المحلية بصفقتها شريكة في التنمية".

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدم من جامايكا، 2018



المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدم من جزر البهاما، 2018

✓ من شأن أداة سياسة التقييم المتكامل السريع، التي استحدثتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن تساعد البلدان على معاينة مدى جهوزيتها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتقدّم هذه الأداة فكرة أولية عن مدى توافق البلد مع خطة العام 2030 من خلال تحليل الثغرات الملحوظة في مقاصد الأهداف. يمكن استخدامها كنقطة انطلاق لإجراء تحليل أشدّ تركيزاً. تتوافر هذه الأداة عبر: <http://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/sustainable-development-goals/rapid-integrated-assessment---mainstreaming-sdgs-into-national-a.html>

يبدل مفهوم التنفيذ المتكامل لخطة عام 2030 على ضرورة أن تناقش الاستعراضات أوجه الترابط القائمة بين أهداف التنمية المستدامة، سواء اتخذت شكل توافق أو تبادل أو تعارض. فمن شأن فهم تلك الروابط بوضوح أن يتيح بدوره للبلدان التحكّم بها، بفضل التعاون والتنسيق اللذين يبلغان ذروتها بين القطاعات والمؤسسات خصوصاً.

ضمن هذا القسم بالذات، يقدّم الاستعراض الوطني الطوعي نظرة موجزة عن تحليل الروابط القائمة، والترتيبات المؤسسية المقترحة والمتخذة من أجل وضع سياسات متكاملة، وأمثلة عن السياسات التي تتكامل فيها الأبعاد الثلاثة.

تشمل بعض الأسئلة التي يجدر التوقف عندها:

- ما هي أهمّ الروابط الوطنية أو صلة الترابط بين الأهداف والمقاصد المشمولة بالاستعراض؟
- ما هي العقبات الرئيسية التي تعيق تحقيق التكامل الأمثل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة الـ 17؟
- كيف يشارك البلد في النقاشات بحثاً عن الحلول الفعّالة للمفاضلات المُلزَم بإجرائها؟
- كيف تحدد الحكومة مسؤوليات الوزارات تجاه كل هدف من أهداف التنمية المستدامة، أو حتى المقاصد المنشودة من تلك الأهداف؟

• ما هي الإجراءات المتخذة لضمان تضافر الجهود بين المستويات الحكومية جميعها (أفقياً عبر مختلف القطاعات، وعمودياً من المستوى الوطني إلى المحلي)، في سبيل تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة وأهداف التنمية المستدامة؟

• هل من أمثلة تظهر التأثير الإيجابي للسياسات الوطنية الأكثر تكاملاً؟

نقدم مثلاً بسيطاً لإبراز الفوائد الجمة التي تحققها بعض السياسات/الاستراتيجيات؛ تسهم التحويلات النقدية غير المشروطة التي تُرسل إلى الفتيات في أفريقيا. فهي تسهم في تقليص رقعة الفقر، وإبقاء الفتيات في المدارس، والحدّ من حالات الحمل غير المرغوب فيها في سنّ المراهقة، وتخفيض معدلات نقل فيروس نقص المناعة البشرية بمقدار الثلثين. وبتبيين ذلك أنّ التدخل بدافع توفير «الحماية الاجتماعية» يؤوّل إلى تحقيق أهداف أخرى كالحدّ من الفقر، فضلاً عن تعزيز التعليم والصحة والمساواة بين الجنسين<sup>13</sup>.

يمكن استخدام نموذج أولي لاستطلاع الروابط القائمة بين مقاصد أهداف التنمية المستدامة، على مثال النموذج المبين أدناه، والمأخوذ من تقرير **لألبانيا** حول الاستعراض الوطني الطوعي.

---

<sup>13</sup> هذا المثل مأخوذ بتصريف طفيف عن مثل آخر وارد في دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، المتوافر عبر: [http://www.undp.org/content/dam/undp/library/SDGs/SDG%20Implementation%20and%20UNDP\\_Policy\\_and\\_Programme\\_Brief.pdf](http://www.undp.org/content/dam/undp/library/SDGs/SDG%20Implementation%20and%20UNDP_Policy_and_Programme_Brief.pdf)

2020-2014						
فريق إدارة السياسات المتكاملة المعني بالقطاع الاجتماعي؛	الفصل 17: السياسات الاقتصادية والنقدية	الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية -2015-2020. الهدف الاستراتيجي (أ-1أ5)	الركيزة 3: الاستثمار في الأشخاص والتماسك الاجتماعي	الهدف 2.1 الطعام	اجتماعي- اقتصادي	1.1 بحلول 2030، القضاء على الفقر المدقع لدى الجميع وفي كل مكان، وهو يُقاس حالياً بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار أمريكي يوميا
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	الفصل 19: السياسات الاجتماعية والعمل	الاستراتيجية الوطنية للعمل وتعزيز المهارات 2014-2020. الأولويات الاستراتيجية أ، ب، ج	زيادة فرص التعليم والارتقاء بمستواه	الهدف 8 العمل اللائق والنمو الاقتصادي		
		وثيقة السياسات التقاعدية/2014 فئة المعاش التقاعدي الاجتماعي	تعزيز فرص العمل	الهدف 8.1		
		مسودة الاستراتيجية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين 2016-2020، الهدف 1.4 الاستراتيجي	تحسين الحماية الاجتماعية	الهدف 10 عدم المساواة		
		الخطة الوطنية حول الشباب 2014-2020، الهدف 2 الاستراتيجي	بناء مجتمع أكثر شمولية	10.1: 10.2; 10.3: 10.7		
			11.1: زيادة فرص التعليم والارتقاء بمستواه	الهدف 4.1 التعليم		
			11.3: الأولويات الاستراتيجية أ، ب، ج	4.3: 4.4; 4.6		
			11.5: وثيقة السياسات التقاعدية/2014 فئة المعاش التقاعدي الاجتماعي	الهدف 10.1: 10.2; 10.3: 10.7		
			11.6: مسودة الاستراتيجية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين 2016-2020، الهدف 1.4 الاستراتيجي			

يصلح استخدام هذه الخريطة الأولية للروابط المحتملة من أجل تحديد المقاصد التي تتشارك مسؤوليتها أكثر من وكالة حكومية، ما يدلُّ بحد ذاته على مجالات التكامل بين وضع السياسات وتنفيذها. يصلح أيضاً استخدام تلك الخريطة من أجل إجراء تحليل معمق للروابط القائمة بين الأهداف التي تحظى باهتمام خاص، كالأولويات الوطنية، من خلال مجموعات التركيز أو أدوات النمذجة الأكثر تخصصاً. وتشمل هذه الخطوة معاينة نقاط التوافق والاستراتيجيات الممكنة لإجراء المفاضلات.

يشكّل مركز محمد بن راشد للفضاء جزءاً من المبادرات الاستراتيجية التي تطلقها حكومة الإمارات العربية المتحدة كي تكون منارةً للابتكارات العلمية والتقنيات المتقدمة والتنمية المستدامة. وقد أطلق هذا المركز المشاريع العلمية الطموحة كي يتصدّر قطاع الفضاء أجندة التنمية في **الإمارات العربية المتحدة**.

تلقتي مختلف التوجهات التي يسلكها المركز مع أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك:

- الهدف 4، بفضل تخصيص منح دراسية للطلاب الجامعيين وتوفير برنامج للتدريب الداخلي. ويسعى المركز إلى إدراج العلوم الفضائية ضمن المناهج الدراسية الوطنية على كافة مستويات التعليم؛
- الهدف 5، إذ يلتزم المركز في رفع نسبة النساء إلى الرجال ضمن طاقم العمل الذي يسجّل حالياً نسبة 60 للذكور مقابل 40 للإناث؛
- الهدف 6، باستخدام صور لرصد مستويات المنشآت المائية، وتتبع معدلات الحصول على المياه النقية، وتوليد خرائط المناطق التي تتجمّع فيها مياه البحار والبحيرات والبُرك، ودراسة مساحة المياه السطحية في السدود لرصد التغيّرات الطارئة عليها مع الوقت؛
- الهدف 7، إذ قام المركز ببناء أول منزل مراعي للنظام الإيكولوجي وذاتي التبريد في المنطقة، مستقلّ كلياً عن شبكة الكهرباء؛
- الهدف 9، يعمل المركز في هذا الإطار على إعداد الخرائط التصنيفية للمناطق الحضرية والطرق والمساحات النباتية والمائية والمناطق غير المطوّرة، ما يساعد في رسم خرائط البنى التحتية ورصد النمو في تلك المناطق؛
- الهدف 13، باعتبار التقنيات الفضائية لإدارة الكوارث والاستجابة لحالات الطوارئ، والتي يتم استخدامها لرصد ظاهرة التصحّر وإزالة الأحراج ومعدلات التلوث والقمم الجليدية، تمهيداً لاتخاذ الإجراءات الوقائية؛ بالإضافة إلى ابتكار أول قمر صناعي نانومتري لدراسة العمق البصري للهباء الجوي ونصف القطر الفعّال بالإضافة إلى معدلات تتركز غازات الدفيئة؛
- الهدف 14، باستخدام الصور لرصد موجات المدّ الأحمر ومخزون الأسماك. كذلك يُجري المركز دراسات حول تأثير محطات تحلية المياه على الثروة السمكية والشعاب المرجانية في بعض المناطق؛

- الهدف 15، باستخدام الصور والبيانات لرصد ظاهرة القضاء على الثروة الحرجية، فضلاً عن التغيرات الطارئة على الأرض وتأثير الكوارث الطبيعية في العالم أجمع.

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدم من دولة الإمارات العربية المتحدة، 2018

تشدد **أرمينيا** على أنّ المياه هي عنصر حيوي لمختلف الجوانب الاقتصادية وحياة الإنسان، ما يعطل الترابط القائم بين هدف التنمية المستدامة 6 وأهداف أخرى متعددة، كالإنتاج الزراعي وهو من أهم مصادر كسب العيش (الهدف 2)، وإنتاج الطاقة (الهدف 7)، والمدن والمجتمعات المستدامة (الهدف 11)؛ والإنتاج والاستهلاك المسؤولين (الهدف 12)؛ والحياء تحت الماء (الهدف 14)، وأخيراً الحياة في البرّ (الهدف 15). من هنا ضرورة انتهاج مقاربة متكاملة للابتعاد عن كلّ أسباب التضارب بين أهداف التنمية المستدامة وتحقيق التضامن الفعّال بين مختلف أصحاب المصلحة في قطاعات الزراعة والصناعة والتمدّد المدني والاستهلاك البشري وتربية المائيات. وفي هذا السياق، تظهر أهمية المقاربة التشاركية المتعددة الأطراف والشراكات.

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدم من أرمينيا، 2018

:

✓ استحدثت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أطراً وأدوات لتحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية الاقتصادية، وهي متوافرة مع أدوات أخرى هنا: <https://sustdev.unescap.org/thematicarea/category?id=9#topic>.

تعرض البلدان الإجراءات التي اتخذتها لتعميم مبدأ عدم إهمال أحد ضمن مسيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتشمل تلك الإجراءات ترتيب النتائج المرجوة للفئات الضعيفة من حيث أولوياتها، وكذلك عدم الاكتفاء بمعرفة متوسط المعدلات السكانية، بل الذهاب إلى أبعد من ذلك لتحديد فئات السكان، ومناطق انتشارها، واحتياجاتها الخاصة، مع إيلاء اهتمام خاص للجهود الرامية إلى تمكين النساء والفتيات. لمعالجة مسألة «عدم إهمال أحد»، قد تنطلق المساعي من إجراءات القضاء على الفقر المدقع، والسياسات الرامية إلى الحدّ من اللامساواة وإلى إزالة



العوائق التمييزية، بما في ذلك العوائق الناتجة عن أسباب جغرافية. كما يمكن أيضاً النظر في تأثير أشكال التفاوت المتعددة والمتداخلة - كتلك التي تطال امرأة تعيش في منطقة ريفية مثلاً، على مسيرة التنمية.

تشمل بعض الأسئلة التي يجدر التوقف عندها:

- كيف يتمّ تحديد الفئات الضعيفة والفئات الأكثر تحلّفاً؟
- من يتخلّف عن ركب التنمية وما هي الأسباب الكامنة وراء ضعفه؟
- ما هي مصادر البيانات المصنّفة المتوافرة وما هي الثغرات الملحوظة في تلك البيانات؟
- ما هي الإجراءات المتخذة لتحديد احتياجات الفئات الضعيفة والأكثر تحلّفاً؟
- ما هي الخطوات المتّبعة لدعم تمكين الفئات الضعيفة؟

مراعاةً منها للفقر الذي تظهر أبرز تجلياته في المدن وبين النساء، عمدت حكومة **كابو فيردي** (جمهورية الرأس الخضر) إلى اتخاذ تدابير في سياساتها تركّز على استراتيجية التدخّل لمساعدة الفقراء أو الأسر الضعيفة، مع إيلاء اهتمام خاص للمناطق والبلديات التي تواجه أشدّ صنوف المعاناة الاجتماعية. فوضعت برنامجاً لتأمين الدخل يتفرّع إلى قسمين، وهما دخل الاندماج الاجتماعي والمعاش الاجتماعي. يتخذ الأول شكل تحويلات نقدية مباشرة تطال فئات الأشخاص والأسر التي لديها أولاد دون الخامسة عشر (15) من العمر وتعيش في فقر مدقع، فضلاً عن أنها تنتمي إلى القوى العاملة إنّما غير منخرطة فعلياً في نشاط اقتصادي مدرّ للدخل. أما المعاش الاجتماعي فيُدفع إلى الأشخاص الذين بلغوا أو تجاوزوا الستين من العمر (60)، ويعيشون بمدخول سنوي دون خط الفقر، محرومين من أيّ برامج للضمان الاجتماعي وطنية أو أجنبية. ويشمل برنامج المعاش الاجتماعي نحو 21,771 شخصاً في جميع أنحاء البلاد.

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من كابو فيردي، 2018

تري **الحكومة الكندية** أنّ خطة العام 2030 من أجل التنمية المستدامة لا تتحقق من دون تحرّك جماعي يعترف بأصوات الفئات المتنوعة وبمشاركة شعوب الأمم الأولى والإنويت والخلاسيين. في الواقع، تتماشى أهداف التنمية المستدامة إلى حدّ كبير مع جهود المصالحة، المتمحورة حول ردم الهوة

الاجتماعية والاقتصادية التي تباعد بين الكنديين من السكان الأصليين وغير الأصليين، إذ تدفع باتجاه إرساء الحق في تقرير المصير وتحسين العلاقات مع الشعوب الأصلية. تتخذ كندا خطوات لا يُستهان بها في إطار جهود المصالحة من خلال الاستثمارات التاريخية التي تقوم بها. فهي تتوجّه إلى أبناء الأمم الأولى ومجتمعات الإنويت والخلاسيين ببرامج تزوّدهم بالمياه النظيفة والمسكن والخدمات المخصصة للأطفال والأسر والتدريب والرعاية الصحية، فضلاً عن إرساء علاقات جديدة مع شعوب الأمم الأولى تهدف إلى تحسين المستوى المعيشي لدى السكان الأصليين من خلال الانتقال إلى تمويل يضمن لتلك المجتمعات تمويلاً متوقعاً وثابتاً. منذ فترة وجيزة، كشفت الميزانية الفدرالية لعام 2018 عن تخصيص/مبلغ 5 مليارات دولار أمريكي على مدى خمسة أعوام لدعم المجتمعات والشعوب الأصلية، من خلال اتخاذ خطوات إضافية باتجاه تحسين مستواها المعيشي والاعتراف بحقوقها وتطبيقها.

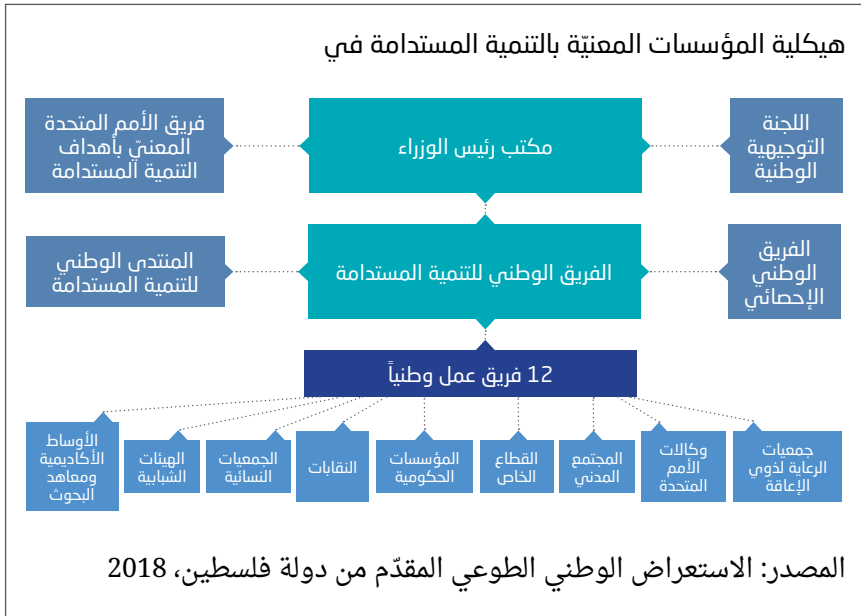
المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدم من كندا، 2018

تقييم أساسي للفئات الضعيفة لعام 2016 في مملكة **بوتان**:

1. كبار السن المحتاجون إلى دعم.
2. اليتامى.
3. ذوو الإعاقة.
4. الأولاد غير الملتحقين بالمدرسة.
5. الشباب العاطل عن العمل.
6. الأطفال المخالفون للقانون.
7. المتسوّلون.
8. ضحايا العنف المنزلي.
9. العاملون في المراقص.
10. الأب/الأم الوحيدان مع أولادهما.
11. المصابون بمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز).
12. أصحاب السلوكيات الجنسية الخطيرة.
13. المدمنون على المخدرات والكحول.
14. أهل المدن الضعفاء، الذين يعيشون تحديداً في الأحياء الفقيرة أو بالقرب من التجمعات الحضرية/بؤر الفقر.

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدم من بوتان، 2018

يتطلب تنفيذ خطة العام 2030 من البلدان أن تعيد النظر في أدواتها المؤسسية وتعمل على ترسيخها، مع الحرص على أن تكون الآليات المعتمدة قديماً و/أو حديثاً متينة وشاملة. والواقع أنّ بلدان كثيرة سعت فعلاً إلى استحداث بعض المؤسسات و/أو تدعيم أخرى. غالباً ما تكون الآليات المؤسسية متعددة الأوجه ومتكاملة، تقوم على التنسيق بين الوزارات ومشاركة عدة قطاعات، وتسعى إلى المواءمة بين مختلف مسارات العمل وإشراك سائر الوكالات في الجهود الشاملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. هذا فضلاً عن أنّ مسؤولية تنفيذ خطة عام 2030 واستعراضها باتّساق، غالباً ما تتقاسمها الحكومة وتوزّعها على اختلاف مستوياتها (الوطنية ودون الوطنية والمحلية).



ينبغي أن تحافظ الآليات المؤسسية على ترابطها عبر دورات الحياة السياسية، وأن تتداخل مع الدورة الانتخابية للبلد المعني لا أن تكون تابعة لها. ففي ذلك ضمانة لعمل المؤسسات، إذ يتخطى عملها ولاية الحكومة الراهنة التي تلتزم بها دوائر صنع القرار والأحزاب السياسية الحالية والمقبلة على حد سواء، ويستمرّ مع استمرار العهود.

تشمل بعض الأسئلة التي يجدر التوقف عندها:

- كيف يحتضن الإطار المؤسسي مختلف الأطراف الفاعلة والجهات المعنية، ويرعى مصالحها؟ كيف تضمن التدابير المؤسسية العامة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة مشاركة الوزارات المختصة الرئيسية، والمستويات الحكومية دون الوطنية والمحلية، والبرلمان، ومؤسسات حقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص.
- إلى أيّ درجة يشارك أعلى مستوى حكومي في التدابير المؤسسية؟
- كيف تنجح التدابير المؤسسية في استنهاض كافة الجهات المعنية حول أهداف التنمية المستدامة والدفع باتجاه التغيير؟
- هل تُظهر بعض الأمثلة كيف أثّرت التدابير المؤسسية سابقاً من خلال وضع سياسات أكثر تكاملاً مثلاً؟
- كيف يراجع البلد التقدّم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الخطط الممكن اتّباعها لإجراء مراجعات وطنية تأخذ في الحسبان تقديم الاستعراض الوطني الطوعي في المنتدى الرفيع المستوى؟

في لبنان، أنشأ مجلس الوزراء لجنة وطنية مهمتها الإشراف على تعميم أهداف التنمية المستدامة وتقديم التوجيه اللازم بشأنها. تمارس هذه اللجنة أعمالها برئاسة رئيس الحكومة وتضمّ ما يزيد عن 50 موظفاً من موظفي الدولة على مستوى المدير العام، لضمان استمرار عملها أيّاً كانت التطورات السياسية التي قد يشهدها البلد. تضمّ اللجنة أيضاً ممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص لضمان انتهاج مقاربة شاملة وتشاركية ومتاحة للجميع، إلى جانب أربعة مجموعات ينصّب نشاطها على 5 محاور (الإنسان؛ الكوكب؛ الرفاهية؛ السلام؛ العدالة وتمتين المؤسسات)، أما المحور الخامس المخصص لنسج الشراكات فيعتبر مسألة متشعبة تطلّ تنفيذ الأهداف وتحقيقها. يُذكر أنّ مكتب رئيس الوزراء يعتبر بمثابة أمانة سرّ اللجنة.

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من لبنان، 2018

قد تتوقّف البلدان عند بعض المسائل الشاملة أو العرضية التي تؤثر على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ونذكر منها المساواة بين الجنسين، وانعدام المساواة والتجارة والمجتمعات السلمية وأنماط الإنتاج والاستهلاك والتحوّلات الهيكلية في الاقتصاد. فتدرس في تحليلها العوائق المؤسسية ذات الصلة المطلوب تغييرها على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي. ولا تبخل أيضاً في تقديم أمثلة عن السياسات المطبّقة التي أحدثت تحولات جوهرية لديها.

قد تقدّم البلدان معلومات عن التقدّم المحرز على مستوى كافة أهداف التنمية المستدامة وأوضاعها، دون استبعاد إمكانية اختيار أهداف معيّنة سنوياً لتكون موضع مراجعة (في العام 2019، ستوضع الأهداف 4 و8 و10 و13 و16 قيد المراجعة، بالإضافة إلى الهدف 17 الذي يخضع للمراجعة سنوياً). لكنّ البلدان مدعوة إلى توفير معلومات عن كافة الأهداف في استعراضاتها والتأمل في أشدّ الصعوبات التي واجهتها، مع إمكانية التوسّع في تحليل قلة من الأهداف والمقاصد المختارة، وما يتصل بها من ثغرات وتحديات، باعتبارها من الأولويات الوطنية التي يجدر التوقّف عندها في الاستعراضات. قد يختار البلد الأهداف على ضوء أولوياته، أو ظناً منه بأنّ الأمثلة التي يملكها عن جملة ممارسات فضلى في مضمار التطبيق أو السياسات المبتكرة هي جديرة بالنشر على المستوى العالمي. لذا، يُستحسن انتقاء الأمثلة المفيدة في إطار التعلّم بين الأقران والسياق الدولي. ولأنّ كلّ مراجعة للأهداف تنطوي على بعد نوعي و/أو كمي، فمن الأجدى للبلد، إذا كان بصدد إجراء الاستعراض الثاني واللاحق، أن يضمّنهُ التقدّم الذي حققه منذ الاستعراض الأسبق.

وكانت الاستعراضات الوطنية الطوعية قد تناولت الأهداف والمقاصد بعدة أشكال، بما فيها عن طريق عرض:

- لمحة سريعة عن وضع الأهداف والمقاصد؛
- الإنجازات والممارسات السليمة؛
- تأثير التدخّلات القطرية محلياً وخارجياً؛
- الثغرات والتحديات؛
- الترابط مع الأهداف الأخرى؛
- تحليل للمشاكل البارزة؛
- الخطط لتعزيز تنفيذها مستقبلاً.

تشمل بعض الأسئلة التي يجدر التوقف عندها:

- هل تمّ تحديد خط الأساس لأهداف التنمية المستدامة والسير بموجبه؟
- هل أدرجت الدولة بعض أهداف التنمية المستدامة في سلم أولوياتها؟ وفق أيّ معايير/آلية تم استخلاصها ومن شارك في تحديدها؟
- كيف تتضافر جهود الحكومة بمختلف مستوياتها والبرلمان والجهات المعنية لتحقيق الأهداف والمقاصد؟
- ما التقدّم الذي أحرزه البلد في تحقيق الأهداف والمقاصد؟ ما هي الاتجاهات السائدة؟ هل برزت قضايا مثيرة للاهتمام؟ عاين كيف يساعد الاستعراض الوطني الطوعي في تحليل التقدم/التحديات عوضاً عن وصف السياسات المعتمدة/المقررة.
- ما هي الثغرات والتحديات التي تمّ تحديدها، ما التدابير المتخذة أو المقرر اتخاذها بغية التصدي لها؟
- ما هي الجهود المبذولة لضمان استفادة الفئات الأكثر تهميشاً من جميع السياسات والخطط والبرامج، وعدم إهمال أحد ضمن جهود التنمية؟
- هل من أمثلة قد تستفيد منها بلدان أخرى بشأن الممارسات الجيدة لتحقيق الأهداف والمقاصد؟

حرصت دولة قطر على توفير المياه لجميع سكانها، إذ بلغت نسبة المواطنين المستفيدين من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة 100 في المائة، وذلك من خلال تحلية مياه البحر بنسبة 60 في المائة من مجموع كمية المياه المتاحة. وتؤمن للجميع خدمات الصرف الصحي وإدارتها بشكل مستدام مع بلوغ معدل مياه الصرف المُعالَجة بطريقة سليمة 100 في المائة. فضلاً عن ذلك، توصلت قطر إلى خفض مجموع كمية المياه المحلاة التي تذهب هدرًا بحدود 10 في المائة في العام 2016 (4.7 في المائة نتيجة هدر فعلي وأقل من 6 في المائة نتيجة هدر إداري)، مقارنةً بنسبة 30 في المائة عام 2011. عمدت أيضاً إلى تعديل بعض أحكام قانون رقم 26 لعام 2008 بشأن ترشيد استهلاك الماء ليحل محله قانون رقم 20/2015 بهدف زيادة وعي المستخدمين حيال الاستعمال الأمثل لموارد المياه. بالإضافة إلى استبدال العدادات المعطوبة بعدادات ذكية، تمّ تركيب تقنيات حديثة لترشيد استخدام المياه في بعض المساجد والمدارس، والعمل جارٍ على تركيبها لاستعمالات أخرى. كذلك، تمّ التوسّع في محطات معالجة المياه والانتهاه من دراسة بخصوص إقامة

محطة لمعالجة مياه النفايات الصناعية. وأخيراً، انتهى العمل من إعداد وإقرار السياسات القطرية التي تنصّ على خطة متكاملة لإدارة الموارد المائية، من المقرّر تطبيقها عام 2018، فيما لا تزال استراتيجية قطر للمياه قيد الدرس وسيتمّ الانتهاء منها بحلول منتصف عام 2018.

الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من قطر، 2018

تبحث **سنغافورة** في السُّبل الكفيلة بزيادة المساحة المتاحة لتركيب الألواح الشمسية الكهروضوئية. ففي حين أنّ معظم تلك الألواح تُنشر عادةً على اليابسة أو أسطح المباني، توفّر المساحات المائية الواسعة إمكانات هائلة لاستغلال الطاقة الشمسية، لا سيما في بلدان كسنغافورة تعاني من قلة الأراضي. ولعلّ أبرز الاختبارات لتوليد الطاقة المتجددة باستخدام الألواح الشمسية العائمة جرى في سدّ تينغيه، الواقع في الجانب الغربي من سنغافورة في تشرين الأول/أكتوبر 2016. وقد سمح هذا الاختبار الذي قضى بتثبيت مجموعة من الألواح الشمسية العائمة على مسطح مائي بمساحة هكتار من تغذية شبكة الكهرباء الوطنية بالطاقة، فضلاً عن أنّ الألواح العائمة أعطت نتائج أفضل من الألواح الشمسية المثبتة على أسطح المباني بسبب درجات الحرارة الأبرد في البيئة المحيطة بها. يُذكر أنّ هذه المبادرة جاءت ثمرة تعاون مشترك بين مجلس التنمية ومعهد بحوث الطاقة الشمسية التابع لجامعة سنغافورة الوطنية ومجلس المرافق العامة والوكالة الوطنية للمياه.

الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من سنغافورة، 2018

قدّم صندوق العمل (تمكين) دعماً هائلاً للمؤسسات الصغيرة والوسطى التي تمثّل نحو 99 في المائة من الشركات البحرينية و70 في المائة من القوى العاملة في **البحرين**. فنجح طوال السنوات القليلة الماضية في تأهيل وتدريب 13,000 بحريني في مختلف الاختصاصات، وبلغت حصة المشاريع الناشئة التي حظيت بدعم من الصندوق حوالي 60 في المائة، موفّرةً لـ 5 آلاف بحريني من خلال برنامجها لتطوير قطاع الأعمال. كذلك ساهم الصندوق في مساندة ما يقارب 130 ألف مواطن من خلال برنامج التأهيل والتدريب المهني، بالإضافة إلى تقديم الدعم لنحو 45 ألف شركة ومؤسسة، عن طريق ضخّ أكثر من ملياري دولار أمريكي في الاقتصاد الوطني. ركّز الصندوق اهتمامه أيضاً

على تمكين المرأة البحرينية، إذ قدّم المساعدة لـ 131 امرأة من رائدات الأعمال، مزوّداً إيّاهن بتمويل بلغت قيمته 2.7 مليون دينار بحريني (أي ما يعادل 7.2 مليون دولار أمريكي). وقد شكّل الدعم المقدّم للمرأة في قطاع الأعمال 40 في المائة من مجموع التمويل الممنوح من الصندوق منذ إنشائه.

الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من البحرين، 2018

يجدر أن تتوقف عملية الاستعراض عند سُبل تحريك آليات التنفيذ، والصعوبات التي تواجهها، والموارد الإضافية اللازمة لتنفيذ خطة العام 2030. يمكن النظر إلى الشراكات، بما فيها تلك المعقودة بين القطاعين العام والخاص وغيرهم من أصحاب مصلحة، كأداة فعّالة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ينبغي أن تُدرّس أيضاً التكاليف والميزانية فضلاً عن تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية اللازمة لتنفيذ الأهداف عند إعداد الاستعراض.

تشمل بعض الأسئلة التي يجدر التوقف عندها:

- ما هي الموارد المتدفقة حالياً؟ ينبغي تلخيص الخطوات المتخذة لحشد الموارد المحلية والمساعدات الإنمائية الرسمية ومصادر التمويل الإضافية، كاستثمارات الأجبية المباشرة والتحويلات المالية.
- ما هي الخطوات المتخذة لتحديد الثغرات الأساسية وتقدير الموارد الإضافية اللازمة لتنفيذ خطة العام 2030؟ تشمل الجوانب المتعلقة بهذا الشأن التمويل، واحتياجات تنمية القدرات، بما في ذلك تبادل المعارف والبيانات الإحصائية والتكنولوجيا والشراكات.
- كيف يمكن موازنة النظم المالية وتوزيع الموارد مع دعم تنفيذ خطة العام 2030؟
- كيف يشارك البلد في جهود التعاون الدولي؟ كالتعاون القائم بين بلدان الجنوب، وبين الشمال والجنوب، وما عداه من أشكال التعاون مثلاً.
- كيف تُوظّف خطة عمل أديس أبابا لمصلحة تنشيط آليات التنفيذ؟
- ما هي الشراكات التي تنخرط فيها الدولة؟ هل من فرص متاحة لتوسيع دائرة الشراكات من أجل تنفيذ خطة العام 2030؟ ما الدور الذي يتولاه/ يمكن أن يتولاه القطاع الخاص؟
- ما هي حاجة البلدان من خدمات تنمية القدرات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بقدراً أكبر من الفعالية؟ لعلها فرصة مؤاتية لتحديد احتياجاته بدقة.



كشفت **فييت نام** عن نتائج المبادرة الإئتلافية بشأن خليج هالونغ وجزيرة كات، التي انطلقت في العام 2014 لعقد شراكة بين مؤسسات الدولة والمؤسسات التجارية والمجتمعات المحلية، من أجل تعزيز الأنشطة الرامية إلى حماية الخليج والجزيرة والحفاظ عليهما. وقد شملت المساعي التي قام بها الائتلاف لغاية يومنا هذا التعاون مع نحو 20 شركة للرحلات البحرية، فضلا عن شركات محلية ودولية ومنظمات المجتمع المدني. وتمكّن من حشد تمويل بقيمة 210 آلاف دولار أمريكي من شركات خاصة هدفها نشر التوعية وتحقيق التنمية المجتمعية في مدينة هايفونغ وإقليم كوانغ ننه. نصّت هذه المبادرة على تنفيذ ثلاثة برامج واسعة النطاق لتنظيف الشاطئ بمشاركة ما يزيد عن 300 متطوع، جامعة زهاء 4 أطنان من النفايات على طول 4 كيلومترات من الخط الساحلي لجزر الخليج. وإذ تخطت مادة البوليسيتيرين (البلاستيك الشفاف) معدل الـ 60 في المائة من مجموع النفايات المجمّعة، دعا الائتلاف للجنة الشعبية المعنيّة بالخليج إلى استصدار قرار بحظر استعمال تلك المادة في الخليج، ساعياً إلى إيجاد حلول بديلة لها بالتعاون مع لجنة هايفونغ الشعبية. عدا ذلك، وقرّ الائتلاف أيضاً التدريب لأكثر من 70 مرشداً سياحياً حول أهمية الموقع من حيث قيمته البيئية وتنوعه البيولوجي، داعياً المشاريع المنصّبة على تطوير البنية التحتية السياحية في الموقع الآخذ في التوسّع إلى عدم المساس بقيمته العالمية البارزة.

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من فييت نام، 2018

سيقدّم صندوق الاستثمار **الأسترالي** لتفعيل الأثر في الأسواق الناشئة المساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تعمل بشكل فعال على تحسين المستوى المعيشي لدى فئات الفقراء في منطقتي جنوب وجنوب شرق آسيا. أما في منطقة المحيط الهادئ، فقد نجح برنامج الاستعداد للاستثمار في المشاريع الاجتماعية عام 2017 في تأمين استثمار بقيمة 600 ألف دولار أمريكي من أحد صناديق الاستثمار الأسترالية لتفعيل الأثر، وذلك لتمكين أحد منتجي البنّ في فانواتو من زرع حقل بمساحة 200 هكتار بأشجار البنّ بعد أن قضى إعصار إستوائي مدمر على كامل مزروعاته.

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من أستراليا، 2018

أشارت **كولومبيا** إلى أنّ القطاع المالي لعب الدور الأبرز كمحفّز لحشد الموارد الهادفة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد رأى مصرف بانكولدكس (البنك الكولومبي للتجارة الخارجية) في إصدار السندات المصرفية الخضراء والاجتماعية خير سبيل لتمويل المساعي الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلد. في العام 2017، تمّ إصدار سندات خضراء بلغت قيمتها نحو 70 مليون دولار أمريكي فارتفعت قيمها بمقدار مرتين ونصف (2.5) عن السعر المعروض نتيجة تزايد الطلب عليها. وفي خطوة مماثلة، سجّلت السندات الاجتماعية الصادرة عن المصرف في أيار/مايو 2018 بقيمة تخطت الـ 130 مليون دولار أمريكي ارتفاعاً ملحوظاً تجاوز قيمتها الأصلية بأربعة أضعاف (4.17). في كلا الحالتين، يعكس الطلب المتزايد على السندات الخضراء والاجتماعية، رغم حداثتها في السوق المالية الكولومبية، الاهتمام الكبير الذي يبديه القطاع الخاص في تمويل الاستثمارات ذات الأثر العميق على صون البيئة والتقدّم الاجتماعي في البلد.

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدم من كولومبيا، 2018

يستغل البلد هذا القسم من المبادئ التوجيهية ليتحدث عن الخطوات المتخذة أو المزمع اتخاذها للمضي قدماً بتعزيز تنفيذ خطة 2030.

تشمل بعض الأسئلة التي يجدر التوقف عندها:

- كيف يتمّ التداول بنتائج الاستعراض الوطني الطوعي على المستوى الوطني؟ هل يتمّ نشر الاستعراض؟
- ما الخطوات المقرر اتخاذها لإدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن الأنشطة الحكومية، كعملية وضع الموازنة وسياسات الوزارات المختصة وبرامجها؟
- هل توضع خطط لإجراء مراجعات دورية بشأن التقدّم المحرز في تنفيذ الخطة على الصعيد الوطني؟

قد تضيف البلدان ملحقاً يحتوي على بعض البيانات، مستخدمةً المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة التي ستقترحها اللجنة الإحصائية، فضلاً عن المؤشرات ذات الأولوية المحددة على الصعيدين الإقليمي والوطني، عند الاقتضاء. قد ترتئي البلدان أيضاً إدراج ملحقات إضافية تتناول فيها على سبيل المثال أفضل

الممارسات و/أو السياسات والاستراتيجيات التي حققت تقدماً على صعيد تنفيذ خطة 2030، أو التعليقات والملاحظات الواردة من الجهات المعنية.

تشمل بعض الأسئلة التي يجدر التوقف عندها بخصوص ملحق الإحصاءات:

- ما هي المعايير المعتمدة لاختيار المؤشرات الواردة في الملحق؟
- كيف يعتبر الملحق استكمالاً للاستعراض، وداعماً لمحتواه؟ ينبغي درس الوسائل الأكثر فعالية - تقديم عرض شامل للغاية أو اختيار مجموعة المؤشرات الأكثر ارتباطاً بالموضوع؟
- ما هي الصيغة الأسهل لعرض البيانات؟
- هل يصلح تقديم بيانات متسلسلة زمنياً؟

قد يتناول الاستعراض الوطني الطوعي في الخاتمة بعض الأسئلة التالية:

- ملخص عن التحليل والنتائج والهيئات المعنية بوضع السياسات، والجمهور، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص.
- المسائل المستجدة والمطروحة حديثاً.
- ما هي الدروس الممكن استخلاصها من عملية الاستعراض؟
- ما هي الدعم الذي يحتاجه البلد لإعداد الاستعراضات المستقبلية؟
- ما هي التعديلات المطلوب إدخالها على المبادئ التوجيهية الوطنية الطوعية للاستفادة منها؟

تشكّل آليات الرصد والاستعراض الفعالة ركيزة أساسية لخطة العام 2030. لذا، من الضروري جمع ما يكفي من البيانات المصنّفة الموثوقة والأنية والمتاحة، ثمّ العمل على معالجتها وتحليلها ونشرها، لرصد عملية تحقيق الأهداف محلياً. تشمل هذه العملية الاستعانة بإطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة من أجل متابعه التقدّم الحاصل واستعراضه. ويتضمّن هذا الإطار، الذي تمّ إقراره عام 2017، 232 مؤشراً للدلالة على التقدّم المحرز في تحقيق الأهداف. تسعى البلدان من جهتها إلى تطوير قدراتها الإحصائية والمساهمة في تحديد المؤشرات العالمية، من خلال تحديد المؤشرات التي تعكس التحديات الوطنية بشكل أفضل<sup>14</sup>.

<sup>14</sup> راجع الحاشية 8.

تستعين عدة بلدان بمؤسسات مختلفة لرصد تنفيذ الأهداف، بما فيها الأطر المؤسسية الوطنية التي تعتمد على التعاطي مع قضايا متنوعة، كمواصلة الأهداف مع الالتزامات الحقوقية المحلية والدولية.

تشمل بعض الأسئلة التي يجدر التوقف عندها:

- ما هي المساعي الجارية لتعزيز النظم الإحصائية الوطنية وتوفير البيانات النوعية؟ هل تُعتمد وسائل مؤسسية مبتكرة للمساعدة في جمع البيانات؟
- ما هي الجهود المبذولة لتصنيف البيانات؟ وما هي العقبات التي تعترضها؟
- ما التحديات التي تبرز عند جمع البيانات وإدارتها؟
- ما هو حجم النقص الملحوظ في البيانات وما الخطوات المتخذة لسدّ هذا النقص؟
- ما المساعي الجارية لرصد المؤشرات ومراعاة مبدأ الشفافية والمساءلة؟
- ما الجهود المبذولة لمتابعة تنفيذ خطة 2030 ومراجعتها، بفضل مشاركة عدة جهات معنيّة وحشد الدعم من خلال الشراكات المعقودة؟
- هل تُعرّض جهود الرصد بوضوح كافٍ لدرجة تيسير المراجعة والحوار بين سائر الأطراف المعنيين؟

لتعزيز الوعي العام حيال تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني، وكذلك زيادة الاهتمام بهذه العملية والدعم لها، عمدت دائرة الإحصاءات المركزية في **هنغاريا** إلى إنشاء موقع إلكتروني إعلامي وتفاعلي يتيح للجميع الاطلاع على أبرز المؤشرات العالمية المتعلقة بجميع الأهداف. يركز الموقع على قاعدة بيانات حديثة المنشأ، وموثقة بشروحات وتحليل موجزة، حيث تُدعم كافة المؤشرات بجداول أو رسوم بيانية توضيحية تسهل على عموم الناس ملاحظة التقدم المحرز على صعيد تحقيق الأهداف.

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدم من هنغاريا، 2018

في تشرين الثاني/نوفمبر 2015، عمد مجلس إدارة المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا في **المكسيك** إلى تعديل بنود الاتفاق الذي نصّ على إنشاء اللجنة التقنية المتخصصة بأهداف التنمية المستدامة، بصفتها الهيئة المسؤولة عن إصدار ومتابعة البيانات والمؤشرات المطلوبة لرصد تلك الأهداف وتطبيقها. سعت هذه اللجنة، التي تعمل برئاسة مكتب رئيس الجمهورية وعضوية 29 هيئة فدرالية، إلى رصد المؤشرات العالمية للمكسيك تبعاً لمكاناتها الإحصائية. فاقتضت منها هذه العملية توصيف المؤشرات وتنظيم جهود 15 فريق عمل مشترك بين المؤسسات لتحليل كل مؤشر تحليلًا تقنيًا. تسهيلًا لمتابعة تلك المؤشرات عبر الإنترنت، عمدت اللجنة بالتعاون مع مكتب رئيس الوزارة المعنية بالاستراتيجية الرقمية الوطنية إلى وضع منصة البيانات المفتوحة [www.agenda2030.mx](http://www.agenda2030.mx). تجدر الإشارة إلى أنّ آلية تحديد الأهداف والمؤشرات الوطنية ما زالت قيد المراجعة والبحث، في إطار الجهود الرامية إلى إعداد الاستراتيجية الوطنية لتنفيذ خطة العام 2030.

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدم من المكسيك، 2018

سلّطت **باراغواي** الضوء على آلية مبتكرة لمتابعة التوصيات الدولية الصادرة بشأن حقوق الإنسان وربطها بأهداف التنمية المستدامة. وهي «المنصة الموسّعة لنظام رصد التوصيات» (SIMORE Plus platform). من بين أشكال التعاون التقني التي توّقرها باراغواي حاليًا إلى البلدان الأخرى، وفق أنماط التعاون بين دول الجنوب، يبرز برنامج التعاون التقني «SIMORE Paraguay»، الذي

يهدف إلى تقديم المساعدة لتركيب وتشغيل النظام الخاص بتتبع التوصيات الدولية حول حقوق الإنسان ومدى الالتزام بأهداف التنمية المستدامة عبر الإنترنت، انطلاقاً من خبرة باراغواي في هذا المجال بالذات. ويُعدّ هذا النظام من التجارب التي يصلح تكرارها في بلدان تفتقر إلى نظام مماثل لمتابعة التوصيات الواردة إليها أو تسعى إلى تعزيز نظامها الخاص، لأنه بسيط وسهل الاستعمال وذو كلفة متدنية. تمثل هذه المنصة الموسّعة تجربة ناجحة وممارسة سليمة لتطبيق المساءلة والشفافية، فضلاً عن كونها أداة فعّالة للعمل من خلال الشراكات المعقودة باسم دولة باراغواي والمتاح تبادلها مع البلدان الأخرى المهتمّة بهذا الشأن.

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من باراغواي، 2018

15

تضمّ الإجراءات التحضيرية للاستعراضات الوطنية الطوعية ورش عمل تستمدّ خبرتها من تجارب سابقة مرّت بها البلدان المشاركة في تلك العملية. وتشرف إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لدى الأمم المتحدة على تنظيم تلك الورش، المصمّمة لتسهيل التعلّم من الأقران والتفاعل معهم، وتوفير مساحة لتبادل وجهات النظر والدروس المستخلصة والخبرات في مجال إعداد الاستعراضات. وتتوجّه تلك الورش للقيّمين على سير العمل والمشاركين عن كُتب في الأعمال التحضيرية الوطنية. من المتوقع أن يحظى مشارك واحد عن كل بلد نام بالدعم المطلوب تبعاً لحجم التمويل المتوافر، من دون استبعاد حضور مشاركين إضافيين عن البلدان التي تقدّم استعراضاتها، إنما على نفقتهم الخاصة.

<sup>15</sup> حددت التواريخ في هذا القسم تبعاً للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المزمع عقده عام 2019.

تشمل الأعمال التحضيرية لاستعراضات 2019 الورش الآتية:

**ورشة عمل عالمية أولى:** تُعقد تلك الورشة على أساس التعلّم من الأقران وتبادل الخبرات بين البلدان التي تُجري استعراضات وطنية طوعية في العام 2019، والبلدان التي سبق لها أن فعلت في الأعوام 2016 و2017 و2018. ويتمّ تصميمها على نحوٍ يشمل المكونات الرئيسية للأعمال التحضيرية.

**ورشة عمل عالمية ثانية:** ستسهّل تبادل الخبرات بين البلدان المشاركة في الاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2019، بما في ذلك الدروس المستخلصة والتحديات التي تواجهها. تتوسّع أيضاً في المعارف والتوجيهات المتبادلة بشأن عملية الإعداد والعرض، ميسرةً النقاش حول أسلوب صياغة أجزاء من التقرير وتقديم الاستعراضات في المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

**ورشة عمل عالمية ثالثة:** من المقرر أن تُعقد هذه الورشة في أول يوم أحد يسبق تقديم الاستعراضات في المنتدى السياسي الرفيع المستوى. ويتطرق الاجتماع إلى الأعمال التحضيرية النهائية، مشركاً البلدان في نقاش حول الخطوات المرتقبة لمتابعة الاستعراضات.

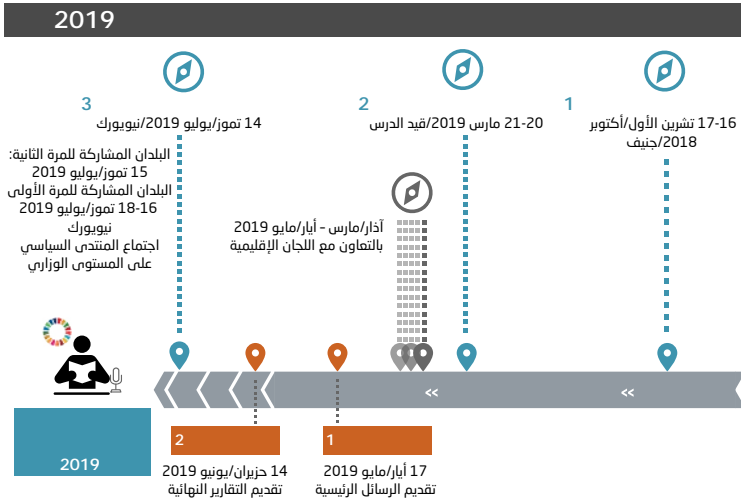
تقدّم اللجان الإقليمية دعمها للبلدان في مضمار تنفيذ خطة العام 2030، وكذلك عند التحضير للمنتدى السياسي الرفيع المستوى والاستعراضات الوطنية الطوعية. فتمهيداً لمنتدى العام 2019، من المتوقع أن تُعقد أربع ورش عمل إقليمية حول الاستعراضات على هامش المنتديات الإقليمية للتنمية المستدامة، وذلك بدعوةٍ من: اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. يُذكر أنّ زمان، ومكان انعقادها في بعض الحالات، لم يتحدّدًا بعد. وتناقش ورش العمل الإقليمية خصوصيات كل منطقة، فاسحةً المجال أمام تبادل المزيد من الخبرات والدروس المستخلصة بين البلدان المشاركة في الاستعراضات.

ينعيّن تقديم وثيقتين إلى الأمانة العامة، ضمن المهلة النهائية المحددة لكلّ منهما.

يتعيّن على البلدان المشاركة في الاستعراضات الوطنية الطوعية تقديم رسائل رئيسية بهذا الخصوص بحلول 17 أيار/مايو 2019، من شأنها أن تتيح للجهات المعنية، بما في ذلك البلدان الأخرى، الاستعداد للمنتدى السياسي الرفيع المستوى. لا حاجة لأن توفّر الرسائل الرئيسية خلاصة موجزة عن الاستعراض، بل أن تتضمّن استنتاجات مستخلصة عنه، وهي تعتبر كمؤشّر لبعض النتائج الرئيسية التي يفرضي إليها.

قد لا يتجاوز عدد كلمات الرسائل الرئيسية 700 كلمة. وتقوم الأمانة العامة بترجمتها إلى اللغة الإنكليزية إذا وردت إليها بأيّ لغة أخرى من اللغات المعتمدة لدى الأمم المتحدة قبل أن تصدرها كوثيقة رسمية. تُنشر تلك الرسائل عبر الإنترنت<sup>16</sup>.

ينبغي تقديم الاستعراضات النهائية بصيغة إلكترونية إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بحلول 14 حزيران/يونيو 2019 (قبل شهر من انعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى)<sup>17</sup>، مع الإشارة إلى أنّ الاستعراضات النهائية تُنشر عبر الإنترنت. من الضروري أن يُمنح كل عرض الوقت الكافي للحصول على الموافقة الوطنية قبل تقديمه، والخضوع للترجمة إلى الإنكليزية، عند إبداء رغبة بهذا الخصوص. لا تقوم الأمانة العامة بترجمة الاستعراضات بل تنشرها على الموقع الإلكتروني للمنتدى السياسي الرفيع المستوى بلغة/لغات الأمم المتحدة التي وردت فيها.



الرسم البياني 6. الإطار الزمني المحدد للاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2019 (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)

<sup>16</sup> تتوافر الرسائل الرئيسية المقدمّة بشأن الاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2018 عبر: [http://www.un.org/ga/search/view\\_doc.asp?symbol=E/HLPF/2018/5&Lang=E](http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=E/HLPF/2018/5&Lang=E).

<sup>17</sup> لا تُنشر عبر موقع الأمم المتحدة إلا الاستعراضات المطابقة لمقرراتها.



تشغل التحضيرات الجارية لتقديم الاستعراض في المنتدى حيزاً هاماً من هذه العملية.

لجمع المعلومات ذات الصلة، ترسل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى البلدان قبل بضعة أشهر من انعقاد المنتدى استبياناً يسعى إلى:

- التأكد مما إذا كان البلد المشارك للمرة الأولى يفضّل اعتماد صيغة العرض الجماعي أو الفردي لتقديم استعراضه (راجع أدناه)؛
- تكوين فكرة أولية عن تشكيلة الوفد والشخص المكلف بتقديم العرض؛
- الحصول على معلومات عن المواد السمعية والبصرية، بما في ذلك أشرطة الفيديو، التي سيتم استخدامها؛
- الوقوف على أيّ مطالب خاصة أخرى، بما في ذلك التحقق من التواريخ التي يكون فيها مقدّم العرض الرئيسي (الوزير) متفرغاً أم لا، بحيث يتسنى إعداد الجدول الزمني المبدئي لتقديم الاستعراضات.

عند اعتماد صيغة العرض الجماعي، يقوم كل بلد مشارك في جلسة الاستعراضات الوطنية الطوعية (المتراوحة بين عرضين وأربعة عروض) بتقديم عرضه. فور انتهاء جميع البلدان المشاركة في الجلسة من تقديم عروضها، تبدأ بتلقي الأسئلة من الحضور. أما عند اعتماد صيغة العرض الفردي، فيقدّم البلد عرضه، على أن تليه مجموعة أسئلة يتلقاها من البلدان الحاضرة، وكذلك من أبرز المجموعات والجهات المعنية الأخرى المتواجدة في الجلسة. ثم يأتي دور البلد التالي المشارك في تلك الجلسة. وما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك من جانب البلدان المقدّمة، يتحدّد تسلسل العروض في جلسة معيّنة بحسب مستوى المقدّم من الناحية البروتوكولية. وعند تساوي المستوى، يتحدّد تسلسل العروض وفق الترتيب الأبجدي لإسم البلد باللغة الإنكليزية.

يتمّ إعداد الجدول الزمني المبدئي لاستعراضات البلدان المشاركة للمرة الأولى (16-18 تموز/يوليو) على أساس مبدأ العالمية، بحيث تسعى الجلسات إلى إبراز التنوع

الإقليمي ومختلف مستويات التنمية. فيُصار إلى مراعاة القيود الزمنية التي تتحكّم بالوزراء المقدمين إذا أعلموا إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بها في الوقت المناسب. قد تقترح البلدان أيضاً تشكيلة مجموعتها الخاصة، مراعيةً التنوع الإقليمي المذكور أعلاه. أخيراً، يعمد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى توزيع الجدول الزمني المبدئي على ممثلي البلدان المشاركة في الاستعراضات بنيويورك<sup>18</sup>.

يحظى كلّ بلد بمدة 15 دقيقة لتقديم عرضه ووقتاً مماثلاً للإجابة عن الأسئلة المطروحة من البلدان والجهات المعنية الأخرى<sup>19</sup>. ويُتاح له ضمن هذه الفترة استعمال المواد السمعية والبصرية التي يشاء، بما فيها مقاطع الفيديو.

يمكن أن يسلّط العرض المقدّم في المنتدى الضوء على الرسائل الرئيسية المستمدة من الاستعراض، ويتطرق إلى مسائل دقيقة في مجال التنفيذ. يُستحسن أن يدير وزيراً أو شخص أعلى رتبة جلسات تقديم العروض في المنتدى. وكان فريق المقدمين في السنوات السابقة قد ضمّ رؤساء حكومات ونواب رؤساء حكومات ووزراء من عدة اختصاصات. بإمكان كلّ بلد أن يتواصل مع أيّ بلدان أخرى تقدّم استعراضاتها، تسهياً لتبادل الدروس المستخلصة والممارسات السليمة أثناء تقديم الاستعراضات وفي المرحلة اللاحقة.

قبل تقديم العرض، يتعيّن على كل بلد القيام بما يلي:

- تسليم أيّ مواد سمعية وبصرية وفق المواعيد النهائية التي يتبلّغها من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛
- البتّ في التفاصيل النهائية لتشكيلة الوفد؛
- البتّ في أسماء (الشخص) الأشخاص المفترض جلوسهم على المنصة، مع الأخذ بعين الاعتبار عدد المقاعد المتوافرة؛
- التحقق من إمكانية منح الجهات المعنية الوطنية وقتاً للكلام، في إطار تقديم العروض.

---

<sup>18</sup> تبعاً لما ورد في الرسالة التي بعث بها رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في 12 أيلول/سبتمبر، سيتمّ توزيع البلدان الـ 10 التي تقدّم استعراضاتها في 15 تموز/يوليو (راجع الحاشية 4 أعلاه) على حلقتي نقاش مدة كل واحدة 90 دقيقة وتضمّ 5 بلدان. وبذلك، يحظى كل بلد بمدة 10 دقائق لتقديم عرضه، على أن تلي كافة العروض جلسة أسئلة/أجوبة للبلدان الخمسة مدتها 40 دقيقة.

<sup>19</sup> راجع الحاشية 17.

للاستفادة إلى أقصى حدّ من الموارد المستثمرة في الاستعراضات الوطنية الطوعية قد ترتقي البلدان اتخاذ بعض الخطوات الملموسة لحسن المتابعة، آخذةً بعين الاعتبار ما يلي:

- نشر الاستعراضات على نطاق واسع، كأن يلجأ البلد إلى عقد مؤتمر صحفي لإطلاع الجميع على نتائج الاستعراضات التي قدّمها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى.
- إطلاع الفريق القيّم على مشروع الاستعراض على محصّلة العرض المقدم في المنتدى، مع إمكانية استخلاص الدروس والممارسات السليمة المستمّدة من بلدان أخرى قدّمت استعراضاتها أثناء الجلسة.
- الدفع نحو اتخاذ خطوات ملموسة بشأن الأولويات الوارد ذكرها في الاستعراضات، كالدعوة مثلاً إلى انعقاد مجلس الوزراء أو أي هيئة أخرى في موقع صنع القرار لدرس السُّبل المؤاتية لمتابعة الاستعراضات.
- وضع خطة عمل/خارطة طريق تحدّد الجهة والمجالات والمكان والزمان لمتابعة الأولويات.
- درس إمكانية عقد اجتماع مع فريق الأمم المتحدة الوطني والجهات المانحة الثنائية، عند الاقتضاء، بشأن متابعة الأولويات المحددة في الاستعراضات ودعمها.
- اتخاذ مبادرات لنشر الاستعراضات بطريقة مبسّطة كي يسهل فهمها على عموم الناس.
- درس إمكانية رفع تقرير سنوي إلى البرلمان بشأن تنفيذ خطة 2030.
- البحث في تبادل الاستعراضات والدروس المستخلّصة منها على المستوى الإقليمي.
- إضفاء طابع مؤسسي لعملية جمع البيانات اللازمة للاستعراضات.
- الاستفادة من الدروس المستخلّصة من عملية الاستعراض لتحسين الترتيبات المؤسسية وتعزيزها.
- البحث في اتخاذ قرارٍ بشأن إعداد استعراض المتابعة وتقديمه.

سيشهد المنتدى السياسي الرفيع المستوى مستقبلاً المزيد من الاستعراضات الثانية أو الثالثة، إذ من المقرر في العام 2019 أن تقدّم 10 بلدان استعراضاتها الثانية. بناءً عليه، ما العناصر التي قد يتمايز بها الاستعراض الثاني أو الثالث؟ يمكن للتقارير اللاحقة إدراج ملخص عن التقرير الأول، الذي غالباً ما يُعتبر بمثابة تقييم أساسي لتنفيذ خطة العام 2030، وتحليل حول مبادرات المتخذة منذ الاستعراض الأول؛ وكيفية مواجهة التحديات البارزة أثناء التنفيذ بما فيها تلك التي ما زالت قائمة؛ ومناقشة الدروس المستخلصة والممارسات السليمة المعتمدة والمتّبعة من جانب البلد؛ بالإضافة إلى تحليل المشاكل المستجدة أو الناشئة.

<p>1. <input type="checkbox"/> رفع كتاب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لإبلاغه بقرار إجراء استعراض وطني طوعي.</p> <p><input type="checkbox"/> توزيع المسؤوليات المتعلقة بتنسيق الاستعراض، والتحضير له.</p> <p><input type="checkbox"/> تقدير الموارد اللازمة، وتحديدتها.</p> <p><input type="checkbox"/> النظر في نطاق الاستعراض.</p> <p><input type="checkbox"/> وضع خطة عمل/خارطة طريق تحدد المنجزات بالتوافق مع المهل النهائية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى (كتقديم الرسائل الرئيسية والتقرير المتعلق بالاستعراض).</p> <p><input type="checkbox"/> رسم خريطة الجهات الفاعلة الوطنية (كالبرلمان، والوزارات المختصة، والمكتب الإحصائي الوطني، والمسؤولين الحكوميين المحليين، والجهات المعنية).</p> <p><input type="checkbox"/> إعداد مسودة الاستعراض وتحديد الرسائل الأساسية.</p> <p><input type="checkbox"/> توزيع مهام جمع المعلومات والبيانات، بما يعني ذلك الاستناد إلى الوثائق الوطنية المتداولة والتقارير المتعلقة بالاستعراضات السابقة.</p>	
<p>2. <input type="checkbox"/> الاتصال بالإدارات الحكومية (الوزارات المختصة) والوكالات ذات الصلة، مع تحديد التفاصيل الأساسية، كتلك المتعلقة مثلاً بالاستعراض، والمعلومات والبيانات المطلوبة، وتعيين مسؤول اتصال.</p> <p><input type="checkbox"/> وضع خطة لإشراك الجهات المعنية تحدد أبرز تلك الجهات وسبل إشراكها (مع إمكانية الاستعانة بالوسائل الإلكترونية وغير الإلكترونية).</p> <p><input type="checkbox"/> تحديد عناصر نشر التوعية والتواصل مع الجمهور لنشر السُّئل المتاحة لإشراك أصحاب المصلحة، باستخدام خدمات الاتصال الحكومية، ومواقع التواصل الاجتماعي، وإلخ.</p> <p><input type="checkbox"/> التأكد من بذل جهود هادفة تطل الفئات المهتمشة وتلك التي يُخشى أن تتخلف عن مسيرة التنمية.</p>	

<p>3.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>❑ مراجعة المواد الواردة وضّمّها إلى الاستعراض، بما تشمل من بيانات وما عداها من تقارير واستعراضات سابقة.</li> <li>❑ متابعة العمل مع الزملاء في الحكومات/ومقدّمي المعلومات لتأمين المواد الناقصة أو الحصول على تحليل إضافي.</li> <li>❑ البثّ في أسماء المشاركين في ورش العمل التحضيرية العالمية والإقليمية.</li> <li>❑ إعداد مسودة أولية، بما في ذلك تحديد الثغرات المتبقية، بالتعاون مع الجهات المعنية.</li> <li>❑ إعداد مسودة الرسائل الرئيسية (على ألاّ تتجاوز 700 كلمة) للموافقة عليها وإيداعها لدى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بحلول 17 أيار/مايو.</li> <li>❑ إجراء مراجعة داخلية للاستعراض الوطني الطوعي، بما في ذلك مراقبة جودته، مع إتاحة الوقت لحلّ المسائل التي قد تكون خلافية.</li> <li>❑ تحديد وقت لإبداء التعليقات، وتعميم المسودة على المسؤولين الحكوميين المعنيين.</li> <li>❑ السماح للجهات المعنية بالتعليق على المسودة، والأخذ بالتعليقات الواردة من سائر الأطراف الفاعلة والجهات المعنية على المستوى الوطني إلى أقصى حدّ ممكن.</li> <li>❑ تصحيح الاستعراض، وإخضاعه للترجمة إلى اللغّة الإنكليزية، والتصميم والتنسيق الطباعي، إذا كان ذلك مطلوباً/مستحباً.</li> <li>❑ إيداع الاستعراض (لدى الوزير، رئيس الوزراء، الحكومة مثلاً) لإقراره والموافقة عليه.</li> <li>❑ إرسال النسخة الإلكترونية من الاستعراض إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بحلول 14 حزيران/يونيو 2019.</li> </ul>	<p>3.</p>
<p>4.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>❑ ملء استبيان وإعداته إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بحلول نيسان/أبريل - أيار/مايو (يحدّد الموعد النهائي لاحقاً) للاستعلام عن العرض المزمع تقديمه في المنتدى.</li> <li>❑ تزويد إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بمعلومات عن صيغة العرض المفضّلة (جماعي/فردى)، ومقدّم العرض، وتشكيلة الوفد.</li> <li>❑ إنتاج مقاطع فيديو أو مواد مرئية أخرى لتقديمها في العرض.</li> <li>❑ اختيار الرسائل الرئيسية لتقديم الاستعراض، مع مراعاة الوقت المحدّد لها في تلك السنة.</li> </ul>	<p>4.</p>

تشكّل الاستعراضات الوطنية الطوعية المقدمة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى حول تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 حجر الزاوية لجهود متابعة الخطة وأطر مراجعتها، التي تُتَوَجَّح بتقديم تقرير فُطري وعَرَضٍ حول ما آلت إليه من نتائج في المنتدى المذكور. ولعل تلك الاستعراضات تعطي أفضل ثمارها عندما تتبّع آليات مراجعة شاملة ومعقّمة، وتخلص إلى دروس عملية وحلول ملموسة، فيما تعقبها خطوات عملية وتعاونية تدفع باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تسعى المبادئ التوجيهية المشتركة لتقديم التقارير إلى تدعيم جهود الدول الأعضاء عند إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية. وقد خضعت تلك المبادئ للتحديث في كانون الأول/ديسمبر 2017 لتعكس الدروس المستخلصة خلال العامين المتعاقبين<sup>1</sup> بعد أن كان الأمين العام قد أعدّها في المقام الأول في كانون الأول/ديسمبر 2015.<sup>2</sup> تضع المبادئ التوجيهية إطاراً عاماً لبعض القواسم المشتركة بين التقارير، مانحةً البلدان شيئاً من المرونة كي تعدّلها وفق ما تقتضيه ظروفها الخاصة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> راجع الفقرة 8 من القرار 70/299 الصادر بتاريخ 29 تموز/يوليو 2016.

<sup>2</sup> راجع ملحق تقرير الأمين العام حول المعالم الرئيسية لعملية المتابعة والاستعراض على المستوى العالمي بشكل متسق وناجع وشامل، A/70/684.

<sup>3</sup> تجدر الإشارة إلى أنّ مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أصدرت في العام 2017 مبادئ توجيهية لإعداد التقارير الوطنية حول أهداف التنمية المستدامة، بهدف مساعدة فريق الأمم المتحدة في كلِّ بلد على توفير دعم متّسق للاستعراضات على المستوى الوطني. وتتضمّن المبادئ الصادرة عن تلك المجموعة دراسات حالة والأدوات التي يصلح استخدامها لإعداد التقارير الوطنية حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، واستكمال مبادئ الأمين العام المعمول بها حالياً. راجع - <https://undg.org/wp-content/uploads/2017/03/Guidelines-to-Support-Country-Reporting-on-SDGs-1.pdf>.

حدّدت الدول الأعضاء في الفقرة 74 من خطة العام 2030 جملة مبادئ لتوجيه عملية المتابعة والاستعراض على جميع المستويات. لذلك، من الأهمية بمكان مراعاة تلك المبادئ عند إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية:

(أ) ستكون طوعية، تمسك بزمامها البلدان وتأخذ في الحسبان اختلاف الظروف والقدرات ومستويات التنمية الوطنية، وستحترم الهامش السياسي والأولويات. ولما كانت السيطرة الوطنية على زمام الأمور عاملاً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة، فإن حصيلة العمليات المنفذة على الصعيد الوطني ستشكل الركيزة التي تسند عمليات الاستعراض على الصعيدين الإقليمي والعالمي، ما دام الاستعراض العالمي سيرتكز على مصادر البيانات الرسمية الوطنية في المقام الأول.

(ب) سترصد التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف والغايات العالمية، بما يشمل وسائل التنفيذ، في البلدان كافةً وعلى نحوٍ يحترم طابعها العالمي المتكامل المترابط ويراعي الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

(ج) سيكون توجُّهها أطول أجلاً، وستحدّد الإنجازات والتحديات والثغرات وعوامل النجاح الحاسمة، وستساعد البلدان في اتخاذ خيارات سياسية مستنيرة. وستساعد في تعبئة وسائل التنفيذ والشراكات اللازمة، وستقدم الدعم لتحديد الحلول وأفضل الممارسات، وستعزز عنصري التنسيق والفعالية على صعيد المنظومة الإنمائية الدولية.

(د) ستكون مفتوحة وجامعة وتشاركية وشفافة أمام جميع الناس، وستدعم قيام جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بالإبلاغ.

(هـ) سيكون محورها الناس، وستراعي الاعتبارات الجنسانية، وستحترم حقوق الإنسان، وستركز بوجه خاص على الفئات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً وتخلّفاً عن الركب.

(و) ستستند إلى الأطر والعمليات القائمة، حيثما وُجدت، وستتفادى الازدواجية وتراعي الظروف والقدرات والاحتياجات والأولويات الوطنية. وستتطور مع مرور الوقت، آخذة في الحسبان القضايا الناشئة والمنهجيات الجديدة، وستخفف إلى أدنى حد من عبء الإبلاغ الملقى على عاتق الإدارات الوطنية.

(ز) ستتوخى الدقة وتستند إلى الأدلة وتسترشد بتقييمات وبيانات فُطرية رفيعة الجودة وسهلة المنال وحسنة التوقيت وموثوقة ومصنفة حسب



الدخل، والجنس، والسن، والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي، وغيرها من الخصائص ذات الأهمية في السياقات الوطنية.

(ح) ستقتضي تعزيز الدعم الموجه لبناء قدرات البلدان النامية، بما يشمل تحسين نُظم البيانات وبرامج التقييم الوطنية، لا سيما في البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان المتوسطة الدخل.

(ط) ستستفيد من تعزيز الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف.

يُطلب من البلدان أن تراعي القواعد التالية عند إعداد تقاريرها، ما يعزّز عامل اتساقها وإمكانية مقارنتها. هذا فضلاً عن أنّ ذلك يفيد عملية المراجعة ويخرج بخلاصات نابعة من عملية التنفيذ.

1. يُبرز البيان الافتتاحي الذي يتلوه رئيس الدولة أو الحكومة أو الوزير أو أي مسؤول حكومي رفيع المستوى التقدّم المُحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوقت الراهن، وكيفية استجابة الحكومة لطبيعة التحولات الطارئة على خطة التنمية لعام 2030 إن من خلال خططها التنموية الوطنية، أو استراتيجياتها، أو أيّ وثائق أخرى ذات صلة.

2. وهي خلاصة من صفحة إلى صفتين تسلّط الضوء على الآتي:

- استعراض العملية
- مدى التقدّم المُحرز على صعيد تحقيق أهداف التنمية المستدامة
- طريقة تجاوب الحكومة مع طبيعة الأهداف المتكاملة وغير القابلة للتجزئة، ومع مبدأ عدم إهمال أحد
- مثلين أو ثلاثة أمثلة عن: الممارسات السليمة والدروس المستخلصة والتحديات الماثلة أمام البلد الذي يهّمه أن يعرف كيف واجهتها بلدان أخرى
- مجالين أو ثلاثة مجالات يحتاج فيها البلد إلى الدعم على صُعد الإدارة المالية، وبناء القدرات، والتكنولوجيا، وعقد الشراكات، وسواها.

3. تشرح السياق العام للاستعراض وأهدافه، وتتناول بإيجاز الملامح الرئيسية لظروف البلد في ما يتعلّق بخطة العام 2030، ودورة الاستعراض الوطني، ومدى استخدام التقارير الوطنية المتداولة وكيفية استخدامها. تبين أيضاً كيفية ترجمة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في هندسة السياسات، والأدوات التي تستعين بها السياسات لتحقيق هذا التكامل، وكذلك أوجه الترابط مع الاتفاقيات الدولية الأخرى مثل خطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس وإطار سينداي للحدّ من مخاطر الكوارث، إلخ.

4. يتناول هذا القسم منهجية العمل المعتمدة لإنجاز الاستعراض، بما فيها نطاقه وعمقه وقيوده، وكيفية الاستفادة من مبادئ المتابعة والاستعراض المستمّدة من خطة العام 2030، بما في ذلك الفقرة 74. يجوز أيضاً أن يتضمّن معلومات عن الأعمال التحضيرية للاستعراض الوطني، مبيّناً مثلاً طرق مساهمة مختلف المستويات والقطاعات الحكومية في هذا الاستعراض، ومدى اعتماد مقاربة إشراك الحكومة بكامل مؤسساتها في هذا المسار، وكيفية تطبيقها؛ ومدى مشاركة الهيئات البرلمانية؛ ومدى مساهمة مؤسسات الرقابة/التقييم الوطنية، والآليات المعتمدة لإشراك الجهات المعنية من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وقطاع الأعمال، ومدى إشراك فريق الأمم المتحدة في كل بلد في تلك العملية، عند الإمكان. يتناول هذا القسم أيضاً مسار النقاش الذي دار على المستوى الوطني حول التقرير الوطني المقرر عرضه في المنتدى السياسي، والجهات التي شاركت فيه.

5.

(أ) **توليد شعور بامتلاك أهداف التنمية المستدامة.** يتحدّث الاستعراض بشكل عام عن الجهود المبذولة تجاه سائر الجهات المعنية، كالحكومات الوطنية والمحلية، والهيئات التشريعية، والجمهور العريض، والمجتمع المدني والقطاع الخاص، لإطلاعها على مجريات تنفيذ واستعراض خطة العام 2030، بأهدافها ومقاصدها، وإشراكها في هذا المسار. وقد يتطرق الاستعراض إلى سُبل إشراك مختلف الفئات، لا سيما النساء والشباب منها، وكيفية تيسير جهود إشراك المواطنين مباشرة.

(ب) **إدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن الأطر الوطنية.** يشير الاستعراض إلى المبادرات الجديدة التي أطلقها البلد من أجل تعديل أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها بما يتوافق مع ظروفه المحلية، والمضي قدماً بتنفيذها، بما في ذلك التحقق من مدى اتساق السياسات وحسن ترابطها.

يجوز أيضاً أن يتطرق إلى الجهود المحلية المبذولة لإدراج تلك الأهداف ضمن تشريعات البلد وسياساته وخططه وبرامجه، بما فيها استراتيجية التنمية المستدامة، عند توافرها. لذلك، يُطلب من الدول أن تحدّد التحديات والصعوبات الأساسية التي تواجهها عند تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ككل، بشكل دقيق. وتكون مدعومة، حتى في ظلّ البيانات الناقصة، أن تجري عند الإمكان تحليلاً لأسباب التحديات الناشئة عن تنفيذ تلك الأهداف، والسُّبل الممكنة للمضي قدماً بتنفيذها، بما فيها تلك المتعلقة بدور مختلف الجهات الفاعلة. وفي هذا السياق، قد تفكّر البلدان في الرجوع إلى أبرز الجهود التي قامت بها بعض السلطات المحلية والجهات غير التابعة للدولة لتنفيذ الأهداف، ودور مواضع التفاعل بين العلوم والسياسات، والشراكات.

**(ج) تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة.** يشرح الاستعراض كيفية تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، فضلاً عن آلية تصميم سياسات التنمية المستدامة وتطبيقها على نحو يعكس هذا التكامل. قد يتضمّن أيضاً تحليلاً للتقدّم الحاصل والمبادرات المتعلقة بموضوع نقاشات المنتدى السياسي الرفيع المستوى لتلك السنة.

**(د) مبدأ عدم إهمال أحد.** يقيّم الاستعراض أيضاً مدى النجاح في تعميم هذا المبدأ ضمن سياق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، قد يشرح الاستعراض بالتفصيل آلية تحديد الفئات الضعيفة، بما في ذلك من خلال تحسين مستوى جمع البيانات وتصنيفها، وكذلك السياسات والبرامج التي وضعت قيد التطبيق لتلبية احتياجات تلك الفئات ودعم المساعي الآيلة لتمكينها. لذلك، لا بد من الاهتمام بنوع خاص بسُّبل تمكين النساء والفتيات في إطار الجهود المحلية.

**(هـ) الآليات المؤسسية.** يقدّم الاستعراض معلومات عن التعديلات التي قد يحدثها أيّ بلد في إطاره المؤسسي على ضوء خطة العام 2030، مبيّناً كيف يُصار إلى مراعاة آراء مختلف الوزارات والوكالات والمستويات الحكومية والجهات المعنية غير الحكومية، وكاشفاً عن الآلية (الآليات) المؤسسية المسؤولة عن حُسن التنسيق والتكامل لأغراض خطة العام 2030. يمكن أن يُبرز الاستعراض الجهود الرامية إلى استنهاض المؤسسات حول أهداف التنمية المستدامة، وتحسين طريقة عملها، وحصّها على التغيير لوضع سياسات متّسقة بين مختلف القطاعات. قد يتضمّن أيضاً معلومات عن طريقة توزيع المسؤوليات بين مختلف المستويات الحكومية (الوطنية

ودون الوطنية والمحلية) لتنفيذ خطة العام 2030 ومراجعتها بشكل متناسق. يُستحسن إبراز الخطوات التي يتبناها البلد لمراجعة التقدّم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الخطط التي يمكن أن يعتمدها لإجراء الاستعراض الوطني الطوعي، والتي تأخذ بعين الاعتبار تقديم الاستعراض في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، عند الإمكان. وتشمل تلك الخطوات إعداد التقارير الوطنية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، بدعم من فريق الأمم المتحدة في البلد المعني، حيثما يُتاح ذلك.

**(و) المسائل الهيكلية.** يُطلَب من البلدان رفع تقاريرها حول المشاكل الجوهرية أو العوائق التي اصطدمت بها، بما في ذلك العواقب الخارجية التي قد تترتب على سياساتها المحلية. وفي المقابل، تسلط الضوء على السياسات التحويلية والأدوات والتفجّرات التي أحدثتها في مؤسساتها من أجل مواجهة تلك المشاكل أو العوائق.

.6

تكون البلدان مدعّوة لتقديم معلومات موجزة عن التقدّم المحرز في جميع أهداف التنمية المستدامة ووضعها الراهن. لذلك، حريٌّ بها أن تتحدّث عن الصعوبات الأساسية التي واجهتها عند تحقيق تلك الأهداف وسبب مواجهتها، مع الإشارة، عند الاقتضاء، إلى البيانات الواردة في ملحق الإحصاءات. ويستطلع الاستعراض مدى تحديد خط الأساس لتلك الأهداف، وفي حال عدم تحديده، يشرح العوائق المتبقية التي تحول دون ذلك. كذلك يُطلَب من البلدان مراجعة الأهداف الـ 17 كلها، في ظل إمكانية التوسّع في البعض منها، مثلاً، من أجل إبراز السياسات المبتكرة الرامية إلى تحقيق الأهداف، أو تقديم بعض الأمثلة التي قد تكون مفيدةً تحديداً لتعليم الأقران وفي السياق الدولي.

قد يركّز البحث في الأهداف على الاتجاهات السائدة والنجاحات والتحديات والمشاكل الناشئة والدروس المستخلصة، شارحاً التدابير المتخذة لسدّ الثغرات القائمة ومواجهة التحديات. وقد يساعد في تحديد الثغرات والحلول والممارسات السليمة والمجالات التي هي بحاجة إلى المشورة والدعم. يجوز أن يتوقف الاستعراض عند المؤشرات العالمية المتفق عليها لأهداف التنمية المستدامة والمقاصد المرتبطة بها، علماً أنّ البلدان قد ترتئي أيضاً استكمالها بمؤشرات وطنية وإقليمية تشير إليها. أما في الحالات التي يقبل فيها البلد على إجراء استعراضه الوطني الطوعي الثاني واللاحق، فيجدر به أن يضمّته التقدم الذي أحرزه منذ الاستعراض السابق.

7. انطلاقاً من التحديات والاتجاهات المبينة أعلاه، يناقش الاستعراض سُبل تعزيز آليات التنفيذ، والصعوبات التي تواجهها هذه العملية، والموارد الإضافية المطلوبة لتنفيذ خطة العام 2030، إن من حيث التمويل أو بناء القدرات أو البيانات اللازمة أو التكنولوجيا أو الشراكات. ويشير الاستعراض إلى كيفية موازنة النُظم المالية وتوزيع الموارد مع الجهود الداعمة لتحقيق خطة العام 2030، علماً أنّ الحديث عن حشد الموارد المحلية قد يشمل مساهمة القطاع الخاص. وهنا أيضاً، يُطلب من البلدان أن تتطرق في استعراضها إلى التكنولوجيا، وتحدد احتياجاتها الفعلية على صعيد بناء القدرات والبيانات، فضلاً عن مساهمة الشراكات المعقودة مع عدة جهات معنية.

8. انطلاقاً من نتائج الاستعراض، يُتاح للبلد أن يوجز الخطوات التي يعتزم اتخاذها من أجل الدفع باتجاه تنفيذ خطة العام 2030، مبيناً أيضاً كيف ينوي إبقاء الأهداف قيد المراجعة على المستويين الوطني ودون الوطني، بما في ذلك نشر الاستعراضات وما تؤول إليه من نتائج.

9. قد يقدم هذا القسم ملخصاً عن التحليل والنتائج والانعكاسات المترتبة على السياسات، متطرقاً إلى بعض المسائل المستجدة و/أو المطروحة حديثاً التي ألمح إليها الاستعراض. أخيراً، قد يتحدث البلد عن الدروس التي استخلصها من عملية الاستعراض، وكيف يستفيد منها عند إجراء الاستعراضات المستقبلية، وعن الدعم الذي يلزمه للتحضير لها.

10. قد تضيف البلدان ملحقاً يحتوي على بعض البيانات، مستخدمةً المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن المؤشرات ذات الأولوية المحددة على الصعيدين الإقليمي والوطني، عند الاقتضاء. وتحدّد إذا كانت إحصاءاتها مستمدة من منظومة الإحصاءات الوطنية، كاشفةً عن الثغرات الرئيسية الملحوظة في الإحصاءات الرسمية المتداولة حول المؤشرات. قد ترتئي البلدان أيضاً إدراج ملحقات إضافية تستعرض فيها أفضل الممارسات و/أو السياسات والاستراتيجيات التي حققت تقدماً على صعيد تنفيذ خطة العام 2030، فضلاً عن التعليقات والملاحظات الواردة من الجهات المعنية حول التقرير.

تبعاً لطرائق العمل الراهنة، ونظراً لضيق الوقت المتاح من أجل تقديم العروض في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى، قد ترغب البلدان بالتالي في درس جملة خيارات على الشكل الآتي:

- استخدام مقاطع فيديو، وصيغة «الإنفوغرافيك» وعرض البيانات بمواد بصرية لإيصال المعلومات المعقدة كالصلات القائمة والأولويات ضمن فترة زمنية قصيرة للغاية؛
- توفير مساحة للجهات المعنية، كهيئات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص، لتبادل آرائها حول التقدّم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛
- العمل مسبقاً وبشكل غير رسمي مع بلدان أخرى قدّمت عروضاً لمقارنة آليات الاستعراض ونتائجه.

قد توّد البلدان أيضاً أن تدرس أفضل السُّبُل لاستغلال الوقت المتاح لها بين الاجتماعات الرسمية المعقودة في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى، من أجل مواصلة الحديث عن الدروس المستمّدة من عملية الاستعراض.

